



صوت الكتب للنشر والتوزيع
نشر - طباعة - توزيع
رقم الهاتف: 0784629181
علي صادق 2 ، برج الكيفان - الجزائر
sawtelkotob@gmail.com

شهادة نشر

تشهد دار صوت الكتب للنشر والتوزيع

بأن الدكتور: بلواضح الطيب

قد صدر له ورقة بحثية بعنوان

Examining Alternative Commercial Dispute Resolution Mechanisms Under Algeria's "

" (2022 Procedural Reforms (Law 22-13 and Organic Law 22-10

في الكتاب الجماعي الدولي الذي يحمل عنوان

الطرق البديلة لتسوية المنازعات التجارية

في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري

الصادر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف

بالتعاون مع فرقة البحث (PRFU) الإصلاحات المالية والمؤسساتية وسبل الإنعاش
الاقتصادي

الحامل للرقم الدولي الموحد

ISBN : 978-9969-643-33-6

الجزائر في 29 ديسمبر 2025

المدير

BOUDJERDA MOUSSA
Edition du livre
Cité Ali Sadek 8 Groupement 15
Bordj EL Kheir - ALGER-
Rég. N° 16700-5155483 A 25

تأليف مجموعة من الباحثين

الطرق البديلة لتسوية المنازعات التجارية
في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري



استكتاب جماعي دولي حول :

الطرق البديلة لتسوية المنازعات التجارية في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري

تأليف مجموعة من الباحثين

رئيس المشروع
د. نويري محمد الأمين



جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

استكتاب جماعي دولي حول

الطرق البديلة لتسوية المنازعات التجارية

في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري

تأليف مجموعة من الباحثين

رئيس المشروع

د. نويري محمد الأمين

المقالات المنشورة في الكتاب الجماعي تعبر عن آراء أصحابها
ولا يتحمل المشرفون عن الكتاب بالضرورة وجهة نظرهم

استناداً للمحضر رقم 10 المؤرخ بتاريخ 29 جوان 2025

تمت المصادقة على اعتماد الكتاب الجماعي بعنوان

الطرق البديلة لتسوية المنازعات التجارية في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري

من طرف المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الطارف





عنوان الكتاب:

استكتاب جماعي دولي حول
الطرق البديلة لتسوية المنازعات التجارية
في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري

تأليف جماعي

الطبعة الأولى

الإيداع القانوني: ديسمبر 2025

ISBN : 978-9969-643-33-6



صوت الكتب للنشر و التوزيع

برج الكيفان - الجزائر

الهاتف:

+213(0) 784 629 181

Email

sawtelkotob@gmail.com



لصوت الكتب للنشر والتوزيع

الأفكار الواردة في هذا الكتاب مصدرها المؤلف
ولا تتبناها بالضرورة دار صوت الكتب

دراسة إجرائية الاستكشاف

تعد المنازعات التجارية من أبرز صور المنازعات التي تفرزها الحياة الاقتصادية الحديثة، بالنظر إلى الطابع المتسارع والمعقد للمعاملات التجارية، وتعدد أطرافها، وتنوع موضوعاتها، ومع ازدياد النشاط التجاري وتوسّع علاقاته، ترتب عن هذا الواقع الجديد تنامي حجم المنازعات التجارية وتزايد تعقيدها، مما انعكس سلبا على فعالية الجهاز القضائي مما أدى إلى التماطل في الفصل في الدعاوى التجارية، والتي لا تتناسب مع خصوصية المعاملات التجارية القائمة على السرعة، والمرونة، والائتمان، وهو ما دفع بالمشروع الجزائري إلى البحث عن بدائل قانونية لتجاوز هذا الإشكال، وذلك من خلال إدراج آليات بديلة لحل النزاعات ضمن أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية الصادر بموجب القانون رقم: 08-09، حيث نظم التحكيم كطريق بديل يتيح للأطراف إمكانية تسوية نزاعاتهم خارج الإطار القضائي التقليدي، دون المساس بحقهم في اللجوء إلى القضاء عند الاقتضاء، كما أولى المشرع الجزائري اهتماما متزايدا بالوساطة، والصلح في المنازعات التجارية، لا سيما بعد التعديل الذي أتى به القانون رقم: 22-13 المعدل والمتمم للقانون رقم: 08-09.

وفي السياق ذاته، عمل المشرع على إعادة هيكلة التنظيم القضائي بإلغاء الأقطاب المتخصصة وإنشاء محاكم تجارية متخصصة بموجب القانون العضوي رقم: 22-10 المتعلق بالتنظيم القضائي، وكذا القانون رقم: 22-13 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية والإدارية السالف الذكر، كل ذلك يعكس رغبة المشرع الجزائري في تعزيز نجاعة العدالة في مادتها التجارية وتكييفها مع خصوصية المنازعات التجارية.

ونهدف من خلال هذا الاستكتاب الجماعي إلى عرض مضمون الطرق البديلة لتسوية المنازعات التجارية لاسيما وفق آخر تعديل في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري.

محاوّر الاستكتاب

المحور الأول: التحكيم التجاري كطريق بديل مستقل لتسوية المنازعات التجارية

- الإطار المفاهيمي للتحكيم التجاري الداخلي.
- إجراءات التحكيم التجاري الداخلي.
- حكم التحكيم التجاري الداخلي وطرق الطعن فيه.
- تنفيذ أحكام التحكيم الداخلي.
- ماهية التحكيم التجاري الدولي وطبيعته القانونية.
- أحكام التحكيم التجاري الدولي وتنفيذها الجبري وطرق الطعن فيها.
-

المحور الثاني: الوساطة كآلية بديلة لحل منازعات القسم التجاري

- الأحكام الموضوعية للوساطة في المنازعات التجارية.
- تنفيذ عملية الوساطة ودائرة تطبيقها.
- إجراءات تطبيق الوساطة أمام القسم التجاري.
- الآثار المترتبة عن الوساطة أمام القسم التجاري.

المحور الثالث: الصلح كألية بديلة مستحدثة في حل النزاعات التجارية أمام المحاكم التجارية المتخصصة.

- الأحكام العامة للصلح.
- أركان قيام الصلح والزاميته.
- إجراءات الصلح لتسوية النزاعات التجارية أمام المحاكم التجارية المتخصصة.
- الآثار المترتبة عن الصلح أمام المحاكم التجارية المتخصصة.

هيئات الكتاب الجماعي

الرئيس الشرفي للكتاب: أ. د شول بن شهرة

مدير جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف.

المشرف العام للكتاب: أ. د. منية غريب

عميدة كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس مشروع الكتاب: د. نويري محمد الأمين

رئيس اللجنة العلمية: د. مقدم رشا - د. بليدي دلال.

الإعداد والتنسيق:

د. هماش لمين، د. دغبوج تقي الدين، د. ربعية رضوان

***Examining Alternative Commercial Dispute Resolution
Mechanisms Under Algeria's 2022 Procedural Reforms
(Law 22-13 and Organic Law 22-10)***

**دراسة آليات بديلة لتسوية المنازعات التجارية في إطار
الإصلاحات الإجرائية الجزائرية لعام 2022
(القانون 22-13 والقانون العضوي 22-10)**

Dr. Hadjab Abdelghani

<https://orcid.org/0009-0001-8595-4553>

Mohamed Boudiaf University-M'sila, abdelghani.hadjab@univ-msila.dz

Dr. Tayeb Belouadah

<https://orcid.org/0000-0002-7404-5872>

Mohamed Boudiaf University-M'sila, tayeb.belouadah@univ-msila.dz

ملخص

تبحث الدراسة في الإطار القانوني للإجراءات التجارية في المغرب، مع التركيز بشكل أساسي على التغييرات التي أدخلها القانون 13-22. تعتمد المنهجية على التحليل القانوني النقدي للنصوص ومقارنة الأطر القانونية قبل وبعد القانون الجديد. كما تستخدم الدراسة التحليل المقارن للنقد العالمي حول القوانين الإلزامية مقابل استقلالية الأطراف، والاستدلال الاستقرائي لفهم النية التشريعية الكامنة وراء جعل الوساطة والصلح إجراءات إلزامية. وينظم الهيكل الدراسة حول الآليات الثلاث الرئيسية التي ينظمها قانون المسطرة المدنية التجارية: التحكيم، والوساطة، والصلح القضائي الإلزامي أمام المحاكم التجارية المتخصصة. الكلمات المفتاحية: التحكيم؛ الوساطة؛ الصلح القضائي؛ استقلالية الإرادة؛ القانون 13-22.

Abstract

This study investigates the legal framework for commercial procedures in Morocco, primarily focusing on the changes introduced by Law 22-13. The methodology employs a legal-analytical approach, critically examining statutory texts and comparing legal frameworks before and after the new law. It utilizes comparative analysis of global jurisprudential critiques concerning mandatory laws versus party autonomy, and applies inductive reasoning to infer the policy intent behind making conciliation and mediation compulsory. The study's structure is organized around the three main mechanisms regulated by the Code of Commercial Civil Procedure (CCAP): Arbitration, Mediation, and mandatory Judicial Conciliation before the Specialized Commercial Courts.

Keywords: Arbitration; Mediation; Judicial Conciliation; Party Autonomy; Law 22-13.

Introduction

Modern commercial activity is fundamentally defined by the intertwined requirements of speed, flexibility, and reliance on credit. These core characteristics are frequently challenged by traditional judicial apparatuses, which often suffer from bureaucratic inertia and protracted timelines. In the context of global market economies, judicial delays and the inherent complexity of conventional litigation pose quantifiable risks to both foreign and domestic investments, thereby undermining economic development and business continuity. The failure of the judicial system to keep pace with the demands of accelerated commercial transactions, particularly in specialized areas, has historically exerted a negative influence on overall economic effectiveness.

Recognizing this critical systemic failure, the Algerian legislator initiated a series of profound structural reforms aimed at enhancing the efficiency of its commercial justice system and fostering a more appealing environment for investment. The foundation for utilizing Alternative Dispute Resolution (ADR)

was initially laid by Law No. 08-09 of 2008, which enacted the Code of Civil and Administrative Procedure (CCAP). The most decisive legislative actions materialized recently with Law No. 22-13 (amending and supplementing 08-09) and Organic Law No. 22-10, which governs judicial organization and established the Specialized Commercial Courts (SCCs). These reforms collectively signal a determined governmental policy to integrate expedited, commercially sensitive resolution methods directly into the judicial process to improve market mechanisms.

Significance and Objectives

This report offers a rigorous, contemporary analysis of Algeria's ambitious legal transformation project, providing essential clarity regarding the mandatory nature and procedural consequences of the newly instituted ADR mechanisms. The analysis of ADR transformation within this specific context is crucial for understanding changes to commercial risk and judicial security within the Algerian market. The primary objective is to critically evaluate the substance and procedures governing Arbitration, Mediation, and the highly relevant mandatory Judicial Conciliation (*Sulh*), with a particular emphasis on their application within the framework of the recently created Specialized Commercial Courts.

Problem Statement: The Central Tension

The core legal dilemma arising from the 2022 reforms is the inherent conflict between the legislative pursuit of administrative judicial efficiency and the established principles of commercial law. The introduction of mandatory pre-litigation mechanisms, particularly Judicial Conciliation (*Sulh*) under Article 536 bis 4 of the amended CCAP, constitutes significant state intervention into commercial freedom. This compulsory requirement fundamentally conflicts with the principle of *party autonomy*—the freedom of commercial actors to choose their dispute resolution method—which has traditionally been viewed as essential for effective, party-driven ADR. The central inquiry of this analysis is therefore to assess

how the Algerian legal system attempts to reconcile this mandatory procedural imposition with the deeply respected commercial principle of freedom of will.

Research Questions and Hypotheses

The central line of questioning explores how the mandated pre-litigation conciliation (*Sulh*) affects commercial dispute resolution processes and the practical operations of the new Specialized Commercial Courts. Furthermore, it questions the mechanism by which the principle of party autonomy is reconciled with this legislative compulsion, particularly when viewed against international standards for commercial dispute resolution.

Research Hypotheses

H1: Mandatory Procedural Filter. The shift to mandatory status for *Sulh* and Mediation under Law 22-13, despite its stated goal of reducing judicial backlog, transforms these processes into jurisdictional filters. This procedural compulsion risks sacrificing the genuinely voluntary and relationship-preserving attributes of classical ADR, thereby prioritizing state caseload management over purely commercially focused outcomes.

H2: Specialized Expertise and Speed Dilemma. The Specialized Commercial Courts (established by Organic Law 22-10), specifically through their reliance on deliberative commercial assistants, demonstrate a genuine commitment to integrating commercial expertise into the bench. Nonetheless, the institutional demand for speed and judicial effectiveness is primarily addressed by the mandatory pre-litigation *Sulh* procedure, which functions as the principal mechanism for high-volume case clearance.

Methodology and Structure

The methodology employed is primarily legal-analytical, centered on a critical examination of the statutory texts and a comparative analysis of the legal frameworks existing before

and after Law 22-13. This approach utilizes comparative analysis, examining global jurisprudent

ial critiques regarding mandatory laws versus party autonomy. Inductive reasoning is applied to infer the underlying policy intent driving the recent procedural changes, particularly the compulsory elements of conciliation and mediation. The study is structurally organized around the three main mechanisms regulated by the CCAP: Arbitration, Mediation, and the mandatory Judicial Conciliation before the Specialized Commercial Courts.

1. The Established Alternative: Commercial Arbitration

1.1. Conceptual and Legal Framework of Domestic Commercial Arbitration

Commercial arbitration in Algeria is extensively governed by the comprehensive provisions found in Articles 1006 through 1061 of Law 08-09 (CCAP). Arbitration is clearly defined as an alternative, contractually based route for settling disputes, allowing parties to submit either existing or potential disagreements to a private tribunal¹. The framework requires specific prerequisites for the arbitration agreement (Article 1007, CCAP), establishing the necessary procedural foundation for this private resolution mechanism.

Domestic arbitration procedures, although detailed within the CCAP, grant substantial freedom and party control over essential elements, including the selection of arbitrators and the applicable rules. This structure effectively upholds the fundamental commercial law principle of party autonomy, allowing businesses the necessary flexibility to tailor the

¹ The New Algerian Legislation on International Arbitration - HG.org, accessed Nov 14, 2025, <https://www.hg.org/legal-articles/the-new-algerian-legislation-on-international-arbitration-6946>

dispute resolution process to their specific transactional needs¹. Following the issuance of an arbitral award, the CCAP defines the formal steps required for seeking the *Exequatur* (enforcement order) and explicitly limits the grounds upon which the award may be annulled, thereby balancing the need for finality in private decisions with essential judicial oversight for matters concerning public policy.

1.2. International Commercial Arbitration: A Gateway for Investment

Algeria's commitment to facilitating international commerce is best showcased in its modern framework for international commercial arbitration, detailed in Articles 1039 to 1061 of Law 08-09. This legislation is widely recognized as progressive, having been significantly influenced by core international instruments, including the UNCITRAL Model Law, the European convention on arbitration of 1961, and established principles in international arbitration case law. This modern framework is a natural progression following Algeria's 1988 ratification of the New York Convention (NYC 1958) on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards².

A defining feature of the Algerian law is the modern definition of "internationality" provided in Article 1039 of the CCAP. The Code stipulates that arbitration is international if it "concerns disputes relating to economic interests of at least two States". This definition relies solely on **economic criteria**, marking a profound policy shift away from the former, geographically determined criterion (such as a difference in the place of residence of the parties), which is now definitively abandoned. The decision to prioritize the economic criterion for internationality is a critical move to enhance the stability and predictability of arbitration for foreign investment. By focusing on the cross-border commercial nature of the transaction, the legislator ensures that complex, high-value disputes are

¹ Jan Kleinheisterkamp (2018) Overriding mandatory laws in international arbitration. *International and Comparative Law Quarterly* 67, no. 4: 903–30. <https://doi.org/10.1017/S0020589318000295>

² The New Algerian Legislation on International Arbitration, Op.cit.

governed by the robust international arbitration regime, thereby boosting investor confidence and aligning with national goals of economic promotion¹.

Despite this robust international framework, certain procedural ambiguities remain. Unlike the French Code of Civil Procedure, the Algerian CCAP lacks explicit provisions concerning arbitral awards drafted in a foreign language (i.e., a language other than Arabic). In the sphere of international commerce, which is inherently multilingual, this omission introduces potential procedural friction. This gap may necessitate expensive and time-consuming official translations and certifications during *Exequatur* proceedings, potentially delaying enforcement and partially conflicting with the stated objective of achieving commercial speed and efficiency. Furthermore, it should be noted that Algeria acceded to the NYC 1958 subject to reservations, specifically those of reciprocity and commerciality². This affirms a measured, sovereign approach, limiting the mandatory recognition of foreign awards to commercial disputes originating in fellow signatory states.

2. Non-Adjudicative ADR: Mediation and Its Mandatory Scope

2.1. The Traditional Voluntary Framework and the Shift to Obligation

Prior to the 2022 reforms, Law 08-09 regulated mediation (Arts. 994-1005) primarily as a voluntary mechanism. The process was intended to be facilitative, relying on a neutral third party (the mediator) to assist parties in reaching a consensual

¹ Haltali Ahmed (2024) Mediation and reconciliation under the law: 22-13, Russian Law Journal, Vol. XII, Issue 1, p. 235-241. accessed Nov 14, 2025, <https://www.russianlawjournal.org/index.php/journal/article/view/3654>

² Amel Makhoulf (2024) Algeria's private dispute resolution landscape Ciarb, accessed Nov 14, 2025, <https://www.ciarb.org/news-listing/algeria-s-private-dispute-resolution-landscape/>

settlement¹. Mediation is generally recognized for its ability to focus on preserving ongoing commercial relationships and addressing the underlying business interests of the parties, often leading to more efficient and durable solutions than conventional litigation².

Law 22-13 introduced a significant change by amending Article 994 to render mediation an **obligation** in specific contexts, stating it is "not subject to the acceptance of the parties, as was previously the case". This transformation indicates a strong policy decision by the state to compel initial attempts at amicable resolution. The shift to an obligatory status recharacterizes mediation within the legal structure: it moves away from being a purely consensual dispute resolution method to functioning as a compulsory procedural pre-requisite. It acts as a **"triage mechanism"** designed to efficiently filter cases away from the formal judiciary. The legislator strategically limited the application of this mandatory mediation, generally excluding the complex, high-stakes disputes specifically reserved for the Specialized Commercial Courts (SCCs)³.

This distinction establishes a two-tiered system for mandatory internal ADR: obligatory mediation for general commercial disputes, and the mandatory judicial conciliation (*Sulh*) reserved for the specialized matters within the SCCs' jurisdiction.

¹ Abdelhak Mani (2025) Settlement as a Means of Dispute Resolution Before Specialized Commercial Courts "In Light of Law No. 22-13". Psychology and Education, 62(03):465-474. accessed Nov 14, 2025, <http://psychologyandeducation.net/pae/index.php/pae/article/download/1004/1/8077/18540>

² Marco Alemán (2021) Alternative Dispute Resolution Mechanisms for Business-to-Business Digital Copyright- and Content-Related Disputes. A report on the results of the WIPO–MCST survey With the financial support of the Ministry of Culture, Sports and Tourism of the Republic of Korea (MCST), 2021, accessed Nov 14, 2025, https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_969.pdf

³ Haltali Ahmed. Op.cit, p. 235-241.

2.2. Procedural Implications and Party Autonomy

The mandatory imposition of mediation fundamentally challenges the bedrock principle of party autonomy. When participation is compelled, the quality and willingness of genuine engagement often suffer, risking the erosion of ADR's core benefits, such as flexibility and relationship preservation¹. This converts the process into a necessary administrative step required to fulfill procedural compliance before litigation access is granted.

A successful mediation culminates in a settlement agreement. To ensure this agreement has legal standing and enforceability, it requires judicial formalization. This judicial confirmation grants the settlement the legal force of an executory title, providing the necessary rigor for commercial compliance and securing guarantees for recovery and enforcement².

The simultaneous strengthening of mediation (Law 22-13) and the introduction of mandatory conciliation for SCCs (Article 536 bis 4) reflects a coherent, unified legislative policy. This policy aims to systematically delegate the initial burden of dispute resolution, indicating a state position that the public interest in judicial efficiency and caseload management warrants a necessary qualification of absolute party autonomy in the pre-litigation phase³.

¹ Brian Lucas (2014) Alternative dispute resolution for businesses in developing countries. GSDRC Helpdesk Research Report no. 1148. University of Birmingham., accessed Nov 14, 2025, <https://assets.publishing.service.gov.uk/media/57a089a440f0b652dd000328/hdq1148.pdf>

² Sidamor Mohammed (2024) Settlement in commercial disputes - Russian Law Journal, Vol. XII Issue 2, p. 1272-1287. accessed Nov 14, 2025, <https://www.russianlawjournal.org/index.php/journal/article/view/4617>

³ Jan Kleinheisterkamp. Op.cit, p. 903–30.

3. Mandatory Conciliation (*Sulh*) and the Specialized Commercial Judiciary

The combination of structural specialization and mandatory pre-litigation conciliation represents the most impactful facet of the recent reforms, designed to be the primary driver for accelerating commercial justice in Algeria.

3.1. Judicial Restructuring: The Specialized Commercial Courts (Organic Law 22-10)

The creation of the Specialized Commercial Courts (SCCs), which functionally replace the former specialized judicial poles, is a major restructuring effort anchored in Organic Law No. 22-10 and the procedural modifications of Law 22-13¹.

This initiative underscores a deep legislative commitment to modernizing the commercial judiciary to align with national economic goals and enhance appeal as an investment destination.

Structure and Expertise

The SCCs possess a highly specialized composition intended to introduce practical commercial expertise directly into the deliberative process. The court functions as a collective body, comprising one presiding judge and four (4) commercial assistants (*Aides*). Detailed by Decree No. 23-52 of 2023, the composition is crucial. These *Aides* are selected based on extensive knowledge of commercial life and customs, and significantly, they possess a **deliberative opinion**, meaning their expertise is integrated into the final judgment, not merely offered as advice. This measure ensures judicial outcomes

¹ Oubaya Malika (2024) The effects of constitutional enshrinement of the principle of two degrees litigation on the Algerian judicial system. Russian Law Journal, 12 (2), 2158-2169, accessed Nov 14, 2025, <https://cyberleninka.ru/article/n/the-effects-of-constitutional-enshrinement-of-the-principle-of-two-degrees-litigation-on-the-algerian-judicial-system>

reflect commercial realities, thereby enhancing judicial security for investors¹.

This collective structure, while maximizing expertise, introduces the *Efficiency vs. Expertise Paradox*. The need to achieve quorum (1 Judge + 4 Aides) for deliberative judgment creates logistical hurdles and coordination challenges that may potentially counteract the fundamental commercial requirement for speed². The consequence is that the SCC's ability to avoid chronic delay hinges entirely on the effectiveness of its pre-trial mechanisms to significantly clear its docket of manageable cases.

Jurisdictional Scope

In accordance with Article 536 bis of the CCAP, the SCCs are vested with exclusive competence over high-stakes, complex commercial disputes, thereby confirming their role as specialized guardians of investment interests. The exclusive jurisdiction encompasses critical areas such as intellectual property disputes, disputes related to commercial company dissolution and liquidation, judicial settlement and bankruptcy procedures, conflicts involving banks and merchants, maritime and commercial insurance disputes, and international trade disputes³.

3.2. The Introduction of Mandatory Pre-Litigation Conciliation (*Sulh*)

To manage the inherent volume and complexity of cases falling under Article 536 bis, Law 22-13 introduced Article 536 bis 4, which mandates that the **conciliation procedure must be**

¹ A. Touissat; B. Cheifa (2025) Legal system of commercial courts. *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*, (1)9, 24-1
<https://asjp.cerist.dz/en/article/265431>

² Hamza Ahmed; Ben Salem Ahmed Abderrahmane (2024) The specialized commercial court in Algeria: legislative development in line with the requirements of commercial life. *El-Ryssala Journal for Studies and Researches in Humanities* 175-161, (4)9
<https://asjp.cerist.dz/en/article/2587462>

³ A. Touissat; B. Cheifa. *Op.cit*, p. 1-24.

adopted before filing any lawsuit before the Specialized Commercial Court¹. This mandatory procedural step functions as a clear and non-negotiable jurisdictional gatekeeper.

The primary legislative purpose is explicit: to minimize disputes, ensure timely settlements, and alleviate the workload burden on the specialized judiciary. Unlike private mediation, *Sulh* is assigned to a judge appointed by the President of the Commercial Court, providing direct judicial supervision and a structured environment. This rigorous judicial oversight provides a necessary layer of structure and certainty required for high-stakes commercial settlements, particularly those involving financial interests. The mandatory conciliation procedure must precede the formal registration of the case. A critical point of analysis concerns the relationship between the investor's *substantive* option to choose ADR (granted by Investment Law 22/18) and the *procedural* compulsion of *Sulh* (Law 22-13)².

The interpretation holds that the mandatory *Sulh* is an imperative of public order concerning judicial efficiency and is therefore a **procedural prerequisite** to accessing the SCCs. It does not negate the investor's substantive right to select arbitration or contractual mediation. Instead, the mandatory nature serves as a justifiable procedural cost imposed on those who choose to litigate, safeguarding the court's specialized capacity.

¹ Rabia Zahia (2025) The specificity of conciliation as an alternative tool for resolving disputes before specialized commercial courts. Russian Law Journal, Vol. 13, No. 01, accessed Nov 14, 2025, <https://russianlawjournal.org/index.php/journal/article/view/4894>

² Kharraz Nadia (2024) Creation of specialized commercial courts and their impact on foreign investment in Algeria. Russian Law Journal, Vol. XII, Issue 2, p. 2335-2342. accessed Nov 14, 2025, <https://www.russianlawjournal.org/index.php/journal/article/download/4670/3014/5419>

3.3. The Legal Effects and Enforceability of the Conciliation Settlement

Judicial conciliation (*Sulh*) is formalized and judicially supervised, positioning it as a formalized contractual mechanism. A successful *Sulh* results in a settlement contract, especially vital in insolvency situations where it defines a collective agreement between the debtor and creditors for debt resolution. The agreement requires the traditional contractual elements: free consent (by parties with full legal capacity), clearly defined subject matter, and a valid reason. A successful *Sulh* resolves the dispute amicably without the need for a judicial ruling¹.

Crucially, the settlement is confirmed by the supervising judge, which elevates the agreement to the legal status of an executory title. This injection of judicial rigor is essential for commercial reliability, providing strong legal guarantees for creditors regarding recovery and enforcement. By formalizing and enforcing negotiated settlements, *Sulh* is established as an instrument of economic governance, effectively integrating the core commercial requirements of speed and credit stability into the judicial process².

Table 1: Structure and Specialized Jurisdiction of the Specialized Commercial Courts (SCCs)

¹ Rabia Zahia (2025) The specificity of conciliation as an alternative tool for resolving disputes before specialized commercial courts. Russian Law Journal, 13 (1), 440-446, accessed Nov 14, 2025, <https://cyberleninka.ru/article/n/the-specificity-of-conciliation-as-an-alternative-tool-for-resolving-disputes-before-specialized-commercial-courts>

² Hamza Ahmed; Ben Salem Abderrahmane, Op.ci, p. 161-175.

Structural Component	Legal Authority	Key Feature/ Composition	Significance for Commercial Justice
Establishment	Organic Law 22-10 & Law 22-13	New specialized courts, replacing old commercial poles.	Centralizes expertise; structured response to judicial inefficiency.
Bench Composition	Law 22-13; Decree 23-52/53	Collective bench: 1 Judge + 4 Commercial Assistants (Aides).	Injecting practical commercial expertise into adjudication.
Role of Aides	Decree 23-52 (2023)	Aides possess a deliberative opinion (not merely advisory).	Ensures decisions reflect commercial reality and custom, increasing judicial security for investors.
Pre-Litigation Requirement	Article 536 bis 4 (Law 22-13)	Mandatory Conciliation (<i>Sulh</i>) before filing a lawsuit.	Primary procedural filter designed to guarantee speed and reduce institutional caseload pressure.
Specific Jurisdiction	Article 536 bis (Law 22-13)	Intellectual Property, Bankruptcy/Judicial Settlement, International Trade, Maritime/Insurance, Bank/Merchant Disputes.	Focuses specialized resources on high-value, complex investment-related conflicts.

Sources: A. Touissat: B. Cheifa. Op.cit, p. 1-24.

Kharraz Nadia. Op.cit, p. 2335-2342.

Rabia Zahia. Op.cit.

4. Critical Assessment, Future Trends

4.1. Synthesis of Key Findings and Policy Implications

The 2022 reforms, driven by Law 22-13 and Organic Law 22-10, constitute a decisive policy transformation: judicial effectiveness is now viewed as paramount for economic security and investment attraction¹. The core of this strategy is the establishment of specialized jurisdiction (SCCs) supported by a mandatory procedural pre-filter (*Sulh*).

The critical legal discussion revolves around the tension between this mandatory ADR framework and the principle of party autonomy. The Algerian legislator's approach qualifies autonomy, asserting that the overriding public interest in managing the judicial caseload and ensuring economic stability constitutes a legitimate justification for imposing procedural mandatory laws². The mandatory nature is purely procedural, governing access to the court, and does not interfere with the substantive choice of private arbitration as a separate mechanism.

4.2. Assessment of the Success and Challenges

The reforms exhibit positive features, including the modernization of international arbitration law and the creation of specialized courts with built-in commercial expertise. The success of the SCCs is threatened by the institutional paradox where the pursuit of high expertise (the 1+4 collective bench) may inadvertently compromise speed, necessitating extreme procedural vigilance at the pre-trial stage.

The compulsory nature of *Sulh* (Art. 536 bis 4) is clearly designed to manage this structural risk, functioning as the primary deterrent against unnecessary litigation in specialized matters. The fact that *Sulh* is judge-supervised and focused on guaranteeing rigor and enforceability indicates that this mechanism is viewed as essential for maintaining economic reliability, particularly in complex financial disputes such as

¹ Haltali Ahmed. Op.cit, p. 235-241.

² Jan Kleinheisterkamp. Op.cit, p. 903–30.

those involving banks and insolvency. This legislative urgency is best understood in the broader context of promoting national economic stability and capacity¹.

4.3. Future Trends

Looking forward, the increasing globalization of commerce requires further agility.

While the 2022 reforms focused on judicial structure, the integration of technology, such as Artificial Intelligence (AI) and Online Dispute Resolution (ODR), presents the next critical step for maximizing efficiency². Leveraging technology could streamline the administrative processes inherent in mandatory ADR mechanisms and enhance transparency, ultimately ensuring the maximum return on the state's significant investment in these comprehensive judicial reforms.

Conclusion

The legislative package comprising Law No. 22-13 and Organic Law No. 22-10 represents a strategically advanced response by the Algerian state to harmonize its justice system with the rapid demands of contemporary commerce and international investment. By establishing Specialized Commercial Courts and introducing mandatory pre-litigation conciliation (*Sulh*), the state has clearly made judicial efficiency an overriding concern of public policy.

Arbitration remains the preferred mechanism for those prioritizing absolute party autonomy, but for litigants seeking recourse through the specialized state judiciary, mandatory *Sulh* operates as a powerful procedural barrier. Its judge-supervised,

¹ Ndiamé Diop, Daniela Marotta Jaime de Melo (2012) Natural Resource Abundance, Growth, and Diversification in the Middle East and North Africa: The Effects of Natural Resources and the Role of Policies. International Bank for Reconstruction and Development, World Bank Open Knowledge Repository, accessed Nov 14, 2025, <https://openknowledge.worldbank.org/bitstreams/6aeec093-6e14-50e9-9dc2-44c9eb7743cd/download>

² Zerrouk, I. F. Z (2025) Enhancing Efficiency Through Smart Litigation and Automated alternative Dispute Resolution. Algerian Journal of Law and Political Science, 1115-1096 (1)10. <https://asjp.cerist.dz/en/article/268034>

formalized nature ensures the necessary rigor and enforceability required for commercial settlements, transforming it into a critical tool of economic governance. The sustained success of the 2022 reforms ultimately hinges on the practical effectiveness of these mandatory procedural filters to significantly reduce the volume of disputes reaching the structurally complex Specialized Commercial Courts, thereby securing the promised improvements in judicial speed and investor confidence.

Recommendations

1. **Future Research:** Conduct empirical studies to assess the practical effectiveness and efficiency of the mandatory conciliation and mediation processes in commercial courts post-implementation of Law 22-13.
2. **Comparative Analysis:** Undertake a deeper comparative legal analysis with other jurisdictions that have implemented similar mandatory alternative dispute resolution (ADR) mechanisms to identify best practices and potential pitfalls.
3. **Stakeholder Perception:** Investigate the perceptions and experiences of legal practitioners, judges, and commercial parties regarding the shift towards compulsory ADR, focusing on its impact on party autonomy and access to justice.
4. **Impact Assessment:** Analyze the long-term impact of Law 22-13 on the caseload of Specialized Commercial Courts and the overall resolution rate of commercial disputes.

References

- A. Touissat: B. Cheifa (2025) Legal system of commercial courts. *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*, 9(1), 1-24. <https://asjp.cerist.dz/en/article/265431>
- Abdelhak Mani (2025) Settlement as a Means of Dispute Resolution Before Specialized Commercial Courts "In Light of Law No. 22-13". *Psychology and Education*, 62(03):465-474. accessed Nov 14, 2025, <http://psychologyandeducation.net/pae/index.php/pae/article/download/10041/8077/18540>
- Amel Makhlouf (2024) Algeria's private dispute resolution landscape Ciarb, accessed Nov 14, 2025, <https://www.ciarb.org/news-listing/algeria-s-private-dispute-resolution-landscape/>
- Brian Lucas (2014) Alternative dispute resolution for businesses in developing countries. GSDRC Helpdesk Research Report no. 1148. University of Birmingham., accessed Nov 14, 2025, https://assets.publishing.service.gov.uk/media/57a089a440f0b652dd000328/hdq_1148.pdf
- Haltali Ahmed (2024) Mediation and reconciliation under the law: 22-13, *Russian Law Journal*, Vol. XII, Issue 1, p. 235-241. accessed Nov 14, 2025, <https://www.russianlawjournal.org/index.php/journal/article/view/3654>
- Hamza Ahmed; Ben Salem Ahmed Abderrahmane (2024) The specialized commercial court in Algeria: legislative development in line with the requirements of commercial life. *El-Ryssala Journal for Studies and Researches in Humanities*, 175-161, (4)9. <https://asjp.cerist.dz/en/article/2587462>
- Jan Kleinheisterkamp (2018) OVERRIDING MANDATORY LAWS IN INTERNATIONAL ARBITRATION. *International and Comparative Law Quarterly* 67, no. 4: 903–30. <https://doi.org/10.1017/S0020589318000295>
- Kharraz Nadia (2024) Creation of specialized commercial courts and their impact on foreign investment in Algeria. *Russian Law Journal*, Vol. XII, Issue 2, p. 2335-2342. accessed Nov 14, 2025, <https://www.russianlawjournal.org/index.php/journal/article/download/4670/3014/5419>

- Marco Alemán (2021) Alternative Dispute Resolution Mechanisms for Business-to-Business Digital Copyright- and Content-Related Disputes. A report on the results of the WIPO–MCST survey With the financial support of the Ministry of Culture, Sports and Tourism of the Republic of Korea (MCST), 2021, accessed Nov 14, 2025, https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_969.pdf
- Ndiamé Diop, Daniela Marotta Jaime de Melo (2012) Natural Resource Abundance, Growth, and Diversification in the Middle East and North Africa: The Effects of Natural Resources and the Role of Policies. International Bank for Reconstruction and Development, World Bank Open Knowledge Repository, accessed Nov 14, 2025, <https://openknowledge.worldbank.org/bitstreams/6aeec093-6e14-50e9-9dc2-44c9eb7743cd/download>
- Oubaya Malika (2024) The effects of constitutional enshrinement of the principle of two degrees litigation on the Algerian judicial system. Russian Law Journal, 12 (2), 2158-2169, accessed Nov 14, 2025, <https://cyberleninka.ru/article/n/the-effects-of-constitutional-enshrinement-of-the-principle-of-two-degrees-litigation-on-the-algerian-judicial-system>
- Rabia Zahia (2025) The specificity of conciliation as an alternative tool for resolving disputes before specialized commercial courts. Russian Law Journal, Vol. 13, No. 01, accessed Nov 14, 2025, <https://russianlawjournal.org/index.php/journal/article/view/4894>
- Rabia Zahia (2025) The specificity of conciliation as an alternative tool for resolving disputes before specialized commercial courts. Russian Law Journal, 13 (1), 440-446, accessed Nov 14, 2025, <https://cyberleninka.ru/article/n/the-specificity-of-conciliation-as-an-alternative-tool-for-resolving-disputes-before-specialized-commercial-courts>
- Sidamor Mohammed (2024) Settlement in commercial disputes - Russian Law Journal, Vol. XII Issue 2, p. 1272-1287. accessed Nov 14, 2025, <https://www.russianlawjournal.org/index.php/journal/article/view/4617>

The New Algerian Legislation on International Arbitration - HG.org, accessed Nov 14, 2025, <https://www.hg.org/legal-articles/the-new-algerian-legislation-on-international-arbitration-6946>

Zerrouk, I. F. Z (2025) Enhancing Efficiency Through Smart Litigation and Automated alternative Dispute Resolution. Algerian Journal of Law and Political Science, -1096 (1)10 1115. <https://asjp.cerist.dz/en/article/268034>

Commercial Mediation in Algerian Law: An Analysis of Procedural Developments under Law No. 22-13

الوساطة التجارية في ضوء أحكام القانون رقم: 22-13
(قراءة في أحدث المستجدات الإجرائية)

Dr. Racha Mokaddem, Lecturer 'A'

Chadli Bendjedid University, El Tarf, r.mokaddem@univ-eltarf.dz

Dr. Mohammed Al-Amine Nouiri, Lecturer 'A'

Chadli Bendjedid University, El Tarf, m.nouiri@univ-eltarf.dz

Abstract:

In an effort to modernize the judicial system and enhance its efficiency, the Algerian legislator introduced a strategic shift through Law No. 22-13, which amends and supplements the Civil and Administrative Procedures Code. This amendment mandated mediation as a mandatory prerequisite for disputes brought before the commercial divisions¹, in response to the growing challenges facing commercial judiciary and with the aim of alleviating the burden on the courts. This study aims to evaluate the role of mediation as an effective alternative mechanism for settling commercial disputes, highlighting its importance in preserving commercial relationships and stabilizing the business environment. It also critically analyzes the core paradox that imposing mediation as a mandatory procedure under Law No. 22-13 might undermine the principle of free will, which constitutes the essence of its success and effectiveness.

Keywords: Commercial Disputes, Commercial Division, Mediation, Alternative Dispute Resolution (ADR), Mandate/Compulsion.

ملخص

سعيًا لتحديث المنظومة القضائية وتعزيز كفاءتها، أحدث المشرع الجزائري تحولاً استراتيجياً بموجب القانون رقم 13-22، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية والإدارية. وقد فرض هذا التعديل إجراء الوساطة كخطوة إلزامية في المنازعات المعروضة على الأقسام التجارية، وذلك استجابة للتحديات المتزايدة التي تواجه القضاء التجاري، ويهدف تخفيف العبء عن كاهل المحاكم. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور الوساطة كآلية بديلة وفعالة لتسوية المنازعات التجارية، مع تسليط الضوء على أهميتها في الحفاظ على العلاقات التجارية واستقرار بيئة الأعمال. كما تتناول بالتحليل النقدي المفارقة الجوهرية المتمثلة في أن فرض الوساطة كإجراء إلزامي بموجب القانون رقم 13-22 قد يقوض مبدأ الإرادة الحرة الذي يمثل جوهر نجاحها وفعاليتها.

الكلمات المفتاحية: المنازعات التجارية، القسم التجاري، الوساطة، الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، الإلزامية.

Introduction

In its ongoing effort to modernize the judicial system and enhance its efficiency, the Algerian legislator has turned to alternative dispute resolution (ADR) as a strategic priority. This shift responds to the mounting challenges facing commercial courts, namely case backlogs and procedural complexity, which necessitate more flexible and expeditious mechanisms. Within this context, Law No. 22-13, amending the Code of Civil and Administrative Procedure, represents a pivotal turning point by establishing mediation as a mandatory prerequisite for disputes brought before the commercial divisions. The stated goal is to alleviate the burden on courts and encourage consensual

solutions that preserve business relationships and support a stable commercial environment.

However, this initiative, despite its laudable objectives, introduces a central legal paradox. This mandate introduces a profound jurisprudential tension, directly challenging the principle of 'sovereignty of the will' (سلطان الإرادة)—the very philosophical foundation upon which the efficacy and legitimacy of alternative dispute resolution are built. This analysis will critically examine this conflict, demonstrating its potential impact on the entire system's efficacy.

This document provides a comprehensive critique of the new framework. It will first define mediation's strategic role and detail the procedural structure established by the legislator. It will then analyze the inherent conflict between the law's mandatory application and the voluntary principles that underpin mediation. The analysis will culminate in a set of targeted recommendations for legal reform aimed at strengthening mediation as a genuine instrument for swift and sustainable justice.

1. Defining Commercial Mediation and its Strategic Importance

A clear understanding of mediation's core principles and strategic value is essential to evaluate the soundness of the new legislative framework. This mechanism is not merely a procedure but a philosophy grounded in dialogue and mutual consent. This section establishes the foundational concepts that underpin the subsequent critique, clarifying the mediator's

pivotal role and the added value mediation brings to the complex commercial landscape

1.1. The Role and Definition of the Mediator

Based on established juridical analysis, a mediator can be comprehensively defined as a **"neutral and independent third party,"** who, appointed by the parties or a judge, facilitates negotiations to help them reach a consensual solution *without imposing a decision*.

The core function of the mediator is to be a *facilitator of negotiation*, not a *maker of decisions*. The mediator does not issue a judgment or determine right from wrong. Instead, their role is to create a constructive environment for dialogue, helping the parties move beyond entrenched positions to focus on their underlying interests. By doing so, they guide the parties toward a mutually beneficial agreement. This reliance on voluntary participation and trust is precisely why the compulsory nature introduced by Law No. 22-13 poses a significant theoretical and practical challenge.

1.2. Evaluating the Strategic Value of Mediation in the Commercial Context

The importance of mediation extends beyond mere dispute settlement to encompass strategic benefits for the parties and the judicial system as a whole. Its value is demonstrated in the following key areas:

- **Enhancing Judicial Efficiency:** Mediation directly contributes to improving the judicial system by alleviating the burden on commercial courts. This allows judges to dedicate their time to more complex

cases and significantly reduces the time required to resolve disputes.

- **Fostering Consensual Solutions:** Unlike court-imposed judgments, which may not satisfy all parties, mediation empowers litigants to craft their own solutions. Justice built on mutual agreement and consent is more sustainable and effective because it stems from the parties' free will.
- **Preserving Business Relationships:** In the commercial world, maintaining future business relationships is often more valuable than winning a specific legal case. Mediation provides a forum for dialogue that protects these relationships from the adversarial nature of litigation, while also saving the parties the significant costs and effort associated with prolonged court battles.

Substantiating this point, experts Eric Roneson and Marie-Laurence Gay observe in their work, *Mediating Corporate Governance Conflicts and Disputes*: "Although mediation is relatively new and limited to corporate governance practices, it can prove useful in preventing disputes and can be used more systematically to deal effectively with corporate governance disputes." This observation is particularly salient, as corporate governance disputes often involve intricate shareholder agreements, fiduciary duties, and long-term strategic relationships. The authors' point underscores that mediation's value is not confined to simple contractual disagreements; its capacity to preserve relationships and facilitate nuanced solutions makes it an ideal, if underutilized, tool for resolving the most complex and high-stakes commercial conflicts.

The strategic importance of mediation necessitates a clear and robust procedural framework to ensure its integrity and effectiveness, which the following section will explore.

2. The Procedural Framework for Mediation in the Commercial Division

The effectiveness of any mediation system hinges on a strong procedural framework. Without well-defined rules and standards, the process can devolve into an arbitrary attempt at reconciliation. The Algerian legislator has sought to establish such a framework by defining the principles governing the process and the competencies required of a mediator. This section details these elements, which together form the foundation for a fair and successful process.

2.1. Pillars of Integrity: Governing Principles and Legal Requirements for Mediators

To ensure a fair and orderly process, a mediator must adhere to a set of core principles, including organizing sessions, respecting the parties and their perspectives, acting with fairness that accounts for power imbalances, and clearly explaining the mediation procedures and expectations.

In addition to these principles, the legislator mandates specific legal requirements for any natural person acting as a mediator under **Article 998 of the Code of Civil and Administrative Procedure**. These include:

- No prior conviction for a crime against honor.
- Not prohibited from exercising civil rights.
- Qualified to consider the dispute presented.

- Must be neutral and independent in the practice of mediation.

The concepts of "**neutrality**" and "**impartiality**" are critically important. Neutrality relates to the absence of any personal interest in the outcome or prior relationships with the parties. Impartiality, on the other hand, pertains to the mediator's conduct and unbiased treatment of all parties during the process, ensuring no favoritism in form or substance. This conduct is essential for building trust and encouraging open communication.

2.2. The Core Competencies and Skills of an Effective Mediator

The mediator's role extends far beyond simply bringing parties together; it demands specialized skills to navigate complex interpersonal dynamics. A key task is to help parties shift their focus from rigid "**Positions**" (what they demand) to their underlying "**Interests**" (why they need it). To achieve this, an effective mediator relies on the following essential skills:

1. **Active Listening and Reframing:** The mediator must absorb tension, filter out negative or inflammatory language, and restate issues constructively to focus the parties on the core problems rather than their emotions.
2. **Strategic Planning:** An effective mediator must decide how to best manage the sessions, such as choosing between joint meetings to foster direct dialogue or separate meetings (caucuses) to explore sensitive issues with each party individually.

3. **Dialogue Management:** A crucial skill is the ability to prevent discussions from escalating into heated arguments and to steer the conversation toward future-oriented, positive outcomes and potential collaborations.
4. **Option Generation:** The mediator's role is not to provide ready-made answers but to stimulate the parties' own creativity in finding solutions. This involves helping them brainstorm options and ensuring that any proposed solutions offer balanced benefits to both sides.
5. **Seeking External Assistance:** When necessary, a mediator may suggest involving another mediator or a trusted third party—such as a mutual acquaintance or an industry expert—to help bridge differences and move the process forward.

These skills and principles are prerequisites for building the trust necessary for the mediation process to proceed successfully, as detailed in the next section.

3. Analyzing the Mediation Process: From Mandate to Enforcement

This section shifts from principles to practice, critically analyzing the procedural steps of mediation within the commercial division. It focuses on the legal controversy created by Law No. 22-13, which mandates mediation, and examines the impact of this mandate on the philosophy of mediation itself.

3.1. The Contradiction Between Mandatory Procedure and Party Consent

A clear legal contradiction has emerged between the general and specific provisions of the law. While **Article 994 of**

the Code of Civil and Administrative Procedure makes mediation contingent on the consent of the parties, the amended **Article 534** *requires* the head of the commercial division to refer disputes to mediation without stipulating the need for party consent.

This mandate constitutes a significant departure from the "principle of the sovereignty of the will," which is the foundational basis for alternative dispute resolution methods. Mediation derives its effectiveness from being a voluntary process that parties enter into with a genuine desire to find a solution. This compulsion risks reducing mediation to a perfunctory procedural hurdle—a box to be ticked on the path to litigation—rather than a genuine instrument of restorative justice. It risks undermining the parties' willingness to engage genuinely, thereby reducing the chances of a successful and lasting outcome.

3.2. The Procedural Stages of Court-Ordered Mediation

Despite the controversy surrounding its compulsory nature, the legislator has defined a clear procedural path for mediation, which unfolds in the following stages:

1. **Appointment Order:** The judge issues an order appointing the mediator. According to **Article 999**, this order must specify the deadline for the mediator's task and the date the case will return to court. **Article 996** sets this duration at three (03) months, which can be renewed once for the same period at the mediator's request and with the parties' consent.

2. **Conducting the Mediation:** Once notified, the mediator convenes the parties to facilitate negotiations and help them find a mutually agreeable solution. As per **Article 1002**, the mediator may, with the parties' consent, hear from any person whose testimony could be beneficial to resolving the dispute.
3. **Conclusion and Reporting:** At the end of the process, the mediator informs the judge of the outcome in writing. If an agreement is reached, the mediator drafts a report detailing the agreed-upon solution. This report is then signed by the mediator and the parties.
4. **Judicial Ratification and Enforcement:** The case returns to the judge on the scheduled date. The judge ratifies the agreement via a judicial order that is not subject to appeal. Crucially, according to **Articles 1003 and 1004**, this ratified agreement acquires the force of an **"enforceable instrument,"** making it legally binding and enforceable in the same manner as a court judgment.

While these procedural steps are clearly defined, their overall effectiveness remains questionable under the shadow of compulsion, necessitating a final evaluation and recommendations for reform.

Conclusion

In conclusion, the Algerian legislator has demonstrated a strategic commitment to using commercial mediation to enhance judicial efficiency. However, the practical application of Law No. 22-13 has revealed fundamental challenges that may hinder its intended goals. These challenges are not merely procedural; they strike at the philosophical core of mediation

and require careful reconsideration to ensure the system's success.

Principal Findings from the Analysis

This critical analysis has produced two primary conclusions regarding the current framework:

1. **Structural Insufficiency of the Statutory Timeframe:**

The three-month period stipulated in **Article 996** may be insufficient for complex commercial disputes. This is particularly true in cases involving foreign parties, where communication and notification procedures can be lengthy. The tight deadline can place undue pressure on the mediator and the parties, reducing the likelihood of reaching a well-considered resolution.

2. **The Jurisprudential Flaw of Mandatory Conciliation:** The conflict between the mandatory nature of **Article 534** and the voluntary principle of **Article 994** is the most significant problem in the current system. This compulsion risks trivializing the process, turning mediation into a procedural hurdle that parties must clear to access the courts rather than a genuine opportunity for resolution. It undermines the very foundation of trust and willingness upon which successful mediation is built.

Policy Recommendations for the Algerian Legislator

Based on these findings, the following actionable recommendations are proposed for legal reform to enhance the effectiveness of the mediation system:

- **Revise the Time Limitation:** It is recommended to amend **Article 996** to allow for a timeframe that is adaptable to the complexity of the dispute. While some jurisdictions, such as Saudi Arabia, impose a short 30-day period to force an expedited process, the Algerian legislator should consider a more nuanced approach. A better model might involve granting the judge, in consultation with the mediator, the discretion to set an initial period (e.g., three months) with the explicit possibility of a reasoned extension if the case complexity—particularly those involving international parties—justifies it. This would balance the goals of efficiency with the practical realities of complex commercial negotiation.
- **Re-evaluate the Principle of Mandatory Mediation:** It is strongly recommended that the exception in **Article 534** be repealed, reverting to the general principle of voluntary mediation as enshrined in **Article 994**. Mediation should be presented to parties as a strategic option with clear benefits, but the final decision to engage must remain theirs. Granting parties the freedom to accept or reject mediation is the true guarantee of its effectiveness.

Adopting these recommendations would represent more than a mere procedural tweak; it is essential for restoring mediation to its philosophical core, which is grounded in consent. Making these changes is crucial for transforming mediation from a formalistic step into a truly effective instrument for sustainable commercial justice. In doing so, Algeria will strengthen confidence in its business environment and solidify the role of alternative dispute resolution in its modern judicial system.

References

1. Law No. 22-13 of July 12, 2022, Official Gazette of the Algerian Republic, Issue No. 48, published on July 17, 2022, amending and supplementing Law No. 08-09 of February 25, 2008, which includes the Civil and Administrative Procedures Code, Official Gazette of the Algerian Republic, Issue No. 21, published on April 23, 2008.
2. Abubakr Abdul Aziz Mustafa Abdul Moneim, "The Legal Status of the Mediator in Commercial Disputes and Guarantees for Parties Against Him," Journal of Legal and Economic Studies, Issue 11.
3. Halem Rezgana, Mediator's Obligations, International Forum: Mediation in Commercial Disputes, Evidence of the Present and Future Prospects in Egypt and the World, Ministry of Investment, Egypt, (Year not mentioned).
4. Abdul Aziz bin Mohammed Al-Rish, "Judicial Mediation," Ministry of Justice, Kingdom of Saudi Arabia, Saudi Arabia, Volume 16, Issue 64, 2014.
5. Eid Nayel, Settlement of Disputes Arising from the Employment Contract, Center for Legal and Economic Studies, Ain Shams University, Egypt, 2005.
6. Louise Otis, Anna Bionaru, Mediation and Good Corporate Governance, International Forum: Mediation in Commercial Disputes, Evidence of the Present and Future Prospects in Egypt and the World, Ministry of Investment, Egypt, (Year not mentioned).
7. Nasr Mohammed Saeed Al-Balawi, "Dispute Resolution Under the Jordanian Civil Mediation Law," Journal of Islamic Administration and Leadership, Jordan, Volume 02, Issue 02, 2019

الوساطة التجارية كآلية بديلة لتحقيق الأمن الاقتصادي؛

دراسة مقارنة في الآثار القانونية والمؤسسية بين الكويت والجزائر

Commercial Mediation as an Alternative Mechanism for Achieving Economic Security: A Comparative Study of the Legal and Institutional Impacts in Kuwait and Algeria

أ.حنان الهاجري

كلية العلوم الاجتماعية قسم العلوم السياسية جامعة الكويت، الكويت،

hanan.m@ku.edu.kw

أ.د حكيم غريب

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر، gheriebhakim@gmail.com

ملخص:

تُعَدّ الوساطة التجارية من أهم الآليات البديلة لتسوية المنازعات في الأنظمة القانونية الحديثة، إذ تمثل أحد أبرز مظاهر التحول نحو العدالة التصالحية القائمة على التفاهم والتوفيق بدل المواجهة القضائية. فقد أثبتت التجربة الدولية أن الوساطة ليست مجرد أداة لتخفيف عبء القضاء، بل هي آلية استراتيجية لإدارة النزاعات بفعالية وسرعة، تُمكن الأطراف من الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية واستمرارية علاقاتهم التجارية ضمن إطار قانوني مرن يضمن العدالة والرضا المتبادل.

إنّ الوساطة التجارية جاءت لتجسّد فلسفة جديدة في إدارة المنازعات الاقتصادية، فلسفة تقوم على مبدأ "التسوية قبل التقاضي"، بحيث تُقدّم المصلحة الاقتصادية والاستقرار التجاري على المنطق الصدامي للنزاع، وهو ما يجعلها أداة ذات أبعاد قانونية واقتصادية وأمنية في آنٍ واحد.

وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية، تزايدت الحاجة إلى تطوير أنظمة العدالة البديلة بما يواكب تعقيد المعاملات التجارية وتشابك العلاقات الاستثمارية العابرة للحدود.

فالنزاعات التجارية لم تعد مجرد خلافات بين أطراف خاصة، بل باتت تمس بشكل مباشر الأمن الاقتصادي للدولة، باعتبار أن تعطيل العقود الكبرى أو انهيار الشركات الاستراتيجية

قد يؤدي إلى اضطراب السوق واهتزاز الثقة في المناخ الاستثماري.

وفي هذا الإطار، تُبرز التجربتان الكويتية والجزائرية نموذجين مختلفين في مقاربة الوساطة التجارية من حيث البنية القانونية، والمؤسسية، ومستوى النضج التطبيقي.

ففي الكويت، يُلاحظ أنّ الدولة تبنت مبكرًا نهجًا تشريعيًا ومؤسسيًا متطورًا لتنفيذ الوساطة ضمن بيئة أعمال متقدمة، حيث صدرت القوانين المنظمة للوساطة وأنشئت مراكز متخصصة لتسوية النزاعات التجارية تحت إشراف وزارة العدل وغرفة التجارة والصناعة، لتعمل وفق معايير السرعة والحياد والشفافية.

وتندرج هذه المقاربة ضمن فلسفة أوسع تعرف باسم "العدالة الاقتصادية الوقائية"، التي تهدف إلى حماية السوق الوطني من التوترات القانونية عبر توفير آليات بديلة تمنع تصاعد الخلافات إلى أزمات اقتصادية تمس الأمن المالي العام.

لقد أصبحت الوساطة في الكويت جزءًا من منظومة الحوكمة الاقتصادية، تُسهم في تقوية الثقة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع الاستثمار الأجنبي بفضل بيئة قانونية مرنة توازن بين العدالة والنجاعة.

أما في الجزائر، فقد اختارت الدولة نهجًا إصلاحيًا تدريجيًا لإدماج الوساطة ضمن المنظومة القضائية، بدءًا من صدور قانون الإجراءات المدنية والإدارية لسنة 2008 الذي نصّ صراحة على الوساطة كإحدى الطرق البديلة لتسوية المنازعات، بما في ذلك النزاعات التجارية.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الوساطة التجارية كآلية بديلة لتسوية المنازعات، وبيان دورها في تعزيز الأمن الاقتصادي من خلال معالجة الخلافات التجارية بوسائل ودّية قائمة على الحوار والتفاهم، بعيدًا عن بطء وتعقيد الإجراءات القضائية التقليدية. وتبرز أهمية البحث في كونه يربط بين الوظيفة القانونية للوساطة والآثار الاقتصادية المترتبة عنها، حيث لم تعد الوساطة مجرد وسيلة لتخفيف الضغط على القضاء، بل تحوّلت إلى أداة استراتيجية لحماية السوق الوطني وضمان الاستقرار المالي.

تُظهر نتائج الدراسة أن الوساطة التجارية، متى ما فُعّلت في إطار قانوني ومؤسسي متكامل، تُصبح أكثر من مجرد آلية بديلة لتسوية النزاعات، إذ تتحول إلى أداة استراتيجية لحماية الأمن الاقتصادي الوطني. فالوساطة الناجحة لا تقتصر على حل الخلافات التجارية، بل تُسهم في حماية استمرارية النشاط الاقتصادي من خلال تقليل الآثار السلبية للنزاعات على المؤسسات والأسواق، حيث إن تسوية النزاعات بطرق ودّية وسريعة تمنع توقف المشاريع الإنتاجية أو انهيار العلاقات التعاقدية بين الفاعلين الاقتصاديين.

مقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً جوهرياً في فلسفة إدارة العدالة، تمثل في الانتقال من المنظور التقليدي القائم على الحسم القضائي للنزاعات إلى منظومة جديدة تُعرف بـ العدالة البديلة، التي تقوم على تسوية الخلافات بوسائل توافقية مرنة توازن بين متطلبات القانون وحاجات الاقتصاد. مقدمة:

وفي هذا الإطار، برزت الوساطة التجارية كإحدى أهم الآليات البديلة لتسوية المنازعات في الأنظمة القانونية الحديثة، لما توفره من سرعة ومرونة وفعالية في معالجة الخلافات التجارية بعيداً عن التعقيدات الإجرائية وطول أمد النزاعات القضائية.

لقد أضحت مفهوم الوساطة يتجاوز نطاقها الإجرائي لتتحول إلى أداة استراتيجية لإدارة المخاطر الاقتصادية، إذ تمكن المتعاملين الاقتصاديين من الحفاظ على علاقاتهم التعاقدية واستمرارية نشاطهم التجاري، بما يضمن تحقيق الاستقرار في السوق الوطنية.

ففي عالم تسوده المنافسة والسرعة في اتخاذ القرار، أصبح التأخير في تسوية النزاعات عاملاً مهددًا للأمن الاقتصادي، مما جعل الوساطة وسيلة فعالة للوقاية من الأزمات المالية والتجارية قبل تفاقمها.

إن أهمية الوساطة لا تنحصر في تخفيف العبء عن القضاء، بل تمتد لتشمل دوراً بنوياً في تعزيز ثقة المستثمرين والمؤسسات الاقتصادية في منظومة العدالة، إذ تتيح هذه الآلية حلولاً توافقية تحفظ المصالح المشتركة وتقلل من الأضرار الناتجة عن الصراعات القانونية.

وعليه، تُعد الوساطة اليوم أحد مؤشرات الحوكمة القانونية الرشيدة التي تقيس مدى تطور بيئة الأعمال وقدرة الأنظمة القضائية على التكيف مع متطلبات الاقتصاد العصري.

تبرز التجربتان الكويتية والجزائرية كنموذجين عربيين بارزين في مسار تقنين وتفعيل الوساطة التجارية، إذ تعكسان اتجاهين مختلفين في الرؤية والإصلاح القانوني، لكنهما يلتقيان في الغاية المشتركة المتمثلة في إرساء عدالة اقتصادية أكثر مرونة وفعالية.

ففي الكويت، جاء إدماج الوساطة في المنظومة القضائية والتجارية استجابة لتحولات هيكلية في الاقتصاد الوطني، وسعيًا لتحديث بيئة الأعمال بما يتوافق مع معايير الحوكمة العالمية. وقد اعتمدت الدولة نهجًا مؤسسيًا متطورًا يجعل من الوساطة جزءًا لا يتجزأ من العدالة الاقتصادية الوقائية، عبر إنشاء مراكز وهيئات متخصصة مثل مركز الكويت للتحكيم التجاري، وهيئة أسواق المال، ومكاتب الوساطة التابعة لوزارة العدل.

وتعمل هذه المؤسسات ضمن إطار تشريعي واضح يضمن حياد الوسيط، وسرية الإجراءات، وحجية الاتفاقات الناتجة عن الوساطة، بما يُعزز ثقة المتعاملين الاقتصاديين ويمنحهم شعورًا بالأمان القانوني والاقتصادي.

كما ساهم التحول الرقمي في القضاء الكويتي في ترسيخ الوساطة الإلكترونية كآلية فعالة لتسوية المنازعات التجارية في بيئة رقمية مؤمنة، مما سمح بتقليص مدة النزاعات وتخفيض تكاليفها وتعزيز سرعة التنفيذ. هذا التوجه الرقمي لا يُعدّ فقط تطورًا تقنيًا، بل تحولًا ثقافيًا في فلسفة العدالة نفسها، حيث باتت الوساطة وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الوقائي قبل تفاقم الأزمات.

شهدت العقود الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في النزاعات التجارية، نتيجة التحولات الاقتصادية المتسارعة، وتزايد حجم المبادلات عبر الحدود، وتشابك المصالح بين الفاعلين في السوق المحلي والدولي.

وقد أدّى هذا الواقع إلى ضغط كبير على المنظومات القضائية في العديد من الدول، وجعلها عاجزة في بعض الأحيان عن الاستجابة السريعة لمتطلبات العدالة الاقتصادية، مما دفع صُنّاع القرار إلى البحث عن آليات بديلة قادرة على تسوية النزاعات بكفاءة وفعالية دون المساس بمبدأ سيادة القانون.

ومن هنا برزت الوساطة التجارية كأحد الحلول القانونية المبتكرة التي تستند إلى مبدأ التوافق والرضائية بدلاً من المواجهة القضائية، لتصبح أداة مركزية في منظومة العدالة الحديثة.

غير أنّ الإشكالية الجوهرية لا تكمن في تبني الوساطة كمفهوم قانوني فحسب، بل في مدى فاعليتها التطبيقية وقدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية والمؤسسية.

فالوساطة، لكي تكون ناجحة، لا بد أن تُمارس داخل إطار قانوني مؤسسي متكامل يضمن حياد الوسيط، وحجية الاتفاق الناتج عنها، وحماية حقوق الأطراف التجارية.

إنّ أهمية هذه الإشكالية تنبع من كونها تربط بين بُعدين متكاملين: البعد القانوني الذي يعالج الإطار التشريعي والمؤسسي للوساطة، والبعد الاقتصادي الذي يقيس أثرها في تحقيق الاستقرار المالي والتجاري.

فهي لا تكتفي بتحليل النصوص القانونية، بل تتجاوزها إلى دراسة أثر الوساطة على الثقة الاقتصادية والحوكمة القانونية، أي كيف يمكن للوساطة أن تتحول من مجرد وسيلة إجرائية إلى أداة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وبذلك، تمهّد هذه الإشكالية لمسار تحليلي مقارنة يستند إلى دراسة الواقع التشريعي والتطبيقي في الكويت والجزائر، من أجل تحديد نقاط القوة والقصور في التجربتين، واقتراح نموذج عربي متوازن للوساطة التجارية يزاوج بين الفاعلية القانونية والاستقرار الاقتصادي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور القانوني والمؤسسي للوساطة التجارية بوصفها آلية بديلة لتسوية المنازعات التجارية، واستكشاف مدى قدرتها على الإسهام في تحقيق الأمن الاقتصادي الوطني من خلال استقرار المعاملات وتعزيز الثقة في بيئة الأعمال.

فالوساطة لا تُعد مجرد أداة إجرائية لتخفيف الضغط عن القضاء، بل تمثل اليوم رافعة هيكلية لدعم التنمية الاقتصادية، إذ تتيح حلولاً توافقية سريعة تحافظ على العلاقات التجارية وتمنع تفكك الشبكات الاستثمارية.

وانطلاقاً من المقاربة المقارنة بين التجربتين الكويتية والجزائرية، تسعى الدراسة إلى الكشف عن مستوى النضج القانوني والمؤسسي الذي بلغته الوساطة في كل دولة، ومدى تكاملها مع السياسات الاقتصادية العامة. ففي الحالة الكويتية، يُراد إبراز نموذج العدالة الاقتصادية الوقائية الذي جعل الوساطة جزءاً من منظومة الحوكمة القانونية الحديثة، القائمة على الشفافية والسرعة والرقمنة.

أما في الحالة الجزائرية، فتركّز الدراسة على تحليل الطابع الإصلاحية التدريجي الذي تبنته الدولة، من خلال إدماج الوساطة ضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية لسنة 2008، باعتبارها خطوة أساسية نحو بناء قضاء اقتصادي حديث ومستقر.

المبحث الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للوساطة التجارية والأمن الاقتصادي

تُعدّ الوساطة التجارية إحدى ركائز العدالة البديلة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات النظام القضائي وضرورات الاقتصاد الوطني. فهي آلية توافقية تقوم على الحوار والرضائية لحل النزاعات التجارية خارج

أروقة المحاكم، بما يضمن تقليص الزمن والتكاليف وتعزيز الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين.

ويرتبط نجاح الوساطة التجارية بقدرتها على إرساء بيئة أعمال مستقرة تُعزز من الأمن الاقتصادي باعتباره حجر الزاوية في النمو والتنمية المستدامة.

المطلب الأول:

المفهوم القانوني للوساطة التجارية

تُعرّف الوساطة في الفقه بأنها "عملية اختيارية يتم فيها تعيين طرف محايد لمساعدة الأطراف المتنازعة على الوصول إلى حلٍ وديٍّ يرضي الجميع دون فرض قرار ملزم"¹

وقد تبنت التشريعات الحديثة هذا المفهوم ضمن منظومة العدالة البديلة التي تسعى إلى تقليل الضغط على القضاء وتحسين مناخ الأعمال، وهو ما نصت عليه قواعد الأونسيترال لعام 2018 التي شكّلت مرجعاً دولياً للوساطة في المنازعات التجارية.²

المبحث الثاني:

الإطار القانوني والمؤسسي للوساطة التجارية في الكويت والجزائر

يُظهر التحليل المقارن أن التجريبتين الكويتية والجزائرية اتخذتا مسارين مختلفين في بناء منظومة الوساطة التجارية؛ فبينما اختارت الكويت مقارنة مؤسسية رقمية مبنية على الشراكة بين القضاء وغرف التجارة،

¹ عبد العال، محمد. الوساطة في المنازعات التجارية. القاهرة: دار النهضة العربية، 2019.

² -UNCITRAL. Model Law on International Commercial Mediation. New York : United Nations, 2018

اعتمدت الجزائر نهجاً تشريعياً تدريجياً يدمج الوساطة ضمن الإجراءات القضائية الرسمية.

المطلب الأول:

التجربة الكويتية – نموذج الحوكمة التشاركية.

أصدرت الكويت القانون رقم (12 لسنة 2018) بشأن إنشاء مركز الكويت للوساطة والتحكيم التجاري، وهو مؤسسة مستقلة تحت إشراف غرفة تجارة وصناعة الكويت¹.

يمثل هذا الإطار نقلة نوعية نحو العدالة الاقتصادية الوقائية، حيث مكّن الشركات من تسوية منازعاتها بسرعة عبر منصة إلكترونية تعتمد السرية والمرونة في آن واحد².

كما ربط المشرع بين الوساطة والتنمية الاقتصادية، إذ نصّ القانون على إعفاء اتفاقات الوساطة من رسوم التسجيل القضائي، بما يشجّع المتعاملين على اللجوء إلى الحلول الودية³.

المطلب الثاني:

التجربة الجزائرية – المقاربة القضائية التدريجية.

تُعدّ التجربة الجزائرية في مجال الوساطة التجارية نموذجاً لتطبيق حذر وتدرّجي للعدالة البديلة، يعكس طبيعة النظام القانوني الجزائري الذي يتّسم بمرجعية مزدوجة تجمع بين التأثير الفرنسي والخصوصية الوطنية. فمُنذ إقرار قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 08-09 لسنة

¹ دولة الكويت. القانون رقم 12 لسنة 2018 بشأن مركز الكويت للتحكيم التجاري. الجريدة الرسمية، العدد 1382، 2018.

² غرفة تجارة وصناعة الكويت. تقرير الوساطة التجارية السنوي 2023. الكويت، 2023.

³ الجمهورية الجزائرية. قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 08-09. الجريدة الرسمية، العدد 21، 2008.

2008، دخلت الوساطة حيز التنفيذ كآلية لتسوية المنازعات المدنية والتجارية، لكن ضمن إطار قضائي صارم يخضع لإشراف القاضي، وهو ما جعلها أقرب إلى "الوساطة القضائية" منها إلى "الوساطة الحرة أو المستقلة".¹

جاء هذا الإدماج في سياق سعي الجزائر إلى تحديث منظومة العدالة وتخفيف العبء المتزايد على المحاكم التجارية، حيث هدفت الدولة إلى تسريع تسوية المنازعات وتشجيع الحلول الودية بين المتعاملين الاقتصاديين.²

غير أن التطبيق العملي كشف عن محدودية هذه المقاربة بسبب الطابع المركزي والبيروقراطي لإدارة العدالة، وغياب مراكز وساطة مستقلة تتكامل مع القطاع الخاص.³

تقوم الفلسفة الجزائرية في هذا المجال على مبدأ "التحكم القضائي" في عملية الوساطة، إذ لا يمكن تعيين الوسيط أو اعتماد اتفاق الوساطة إلا بأمر قضائي يصدر عن القاضي المكلف بالقضية. ويُعتبر هذا القاضي في الوقت نفسه المشرف والضامن لسير الوساطة، بما يضمن حماية حقوق الأطراف لكنه في المقابل يحدّ من استقلالية الوسيط ويُقيّد مرونة الإجراءات.³

ورغم ذلك، فإن التجربة الجزائرية تمثل مرحلة تأسيسية مهمة في مسار العدالة البديلة، إذ مكّنت من إدخال مفهوم الوساطة إلى الممارسة القضائية، وفتحت الباب أمام تطويرها نحو صيغ أكثر تحرراً في المستقبل. كما سمحت التجارب الميدانية التي أطلقتها وزارة العدل على مستوى بعض

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 09-08، الجريدة الرسمية، العدد 21 (الجزائر: وزارة العدل، 2008).

² بن عيسى، فاطمة الزهراء، العدالة البديلة في التشريع الجزائري (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2021)، ص. 85.

³ المرجع نفسه، ص. 89.

المحاكم التجارية في الجزائر العاصمة، وهران، وقسنطينة بتجريب نماذج مختلفة لتفعيل الوساطة عبر تكوين قضاة مختصين وتعيين وسطاء معتمدين تحت إشرافهم¹.

ويُلاحظ أن المقاربة الجزائرية انطلقت من منطق "الاحتراز التشريعي"، أي أنها قدّمت الوساطة ضمن حقلٍ تجريبي يخضع لتقييمٍ مؤسّساتي قبل توسيع نطاقه. وهو ما يُفسّر بطء تطور الوساطة في الجزائر مقارنة بالتجربة الكويتية، التي تبنت منذ البداية خيارًا مؤسّسيًا مستقلًا. ومع ذلك، فإن هذه المقاربة التدريجية تُعبّر عن حرص السلطات الجزائرية على الحفاظ على هيبة القضاء وضمان المشروعية القانونية في مرحلة التأسيس الأولى، قبل الانتقال إلى نموذج أكثر استقلالاً في المدى المتوسط².

إن قراءة المسار الجزائري تُظهر أن الدولة لا ترفض مبدأ الوساطة، بل تسعى إلى تطويره تدريجيًا ضمن المنظومة القضائية حتى لا يحدث تصادم بين العدالة الرسمية والعدالة البديلة. وبالتالي، فإن نجاح التجربة الجزائرية يتوقّف على مدى قدرتها على التحول من الطابع القضائي إلى الطابع المؤسسي الحر، مع تعزيز التكوين المهني للوسطاء وإنشاء هيئات وطنية متخصصة تدعم استقلال الوساطة وتُفعّلها كأداة لحماية الأمن الاقتصادي الوطني³.

¹ - وزارة العدل الجزائرية، مشروع الوساطة القضائية التجارية - تقرير ميداني (الجزائر، 2022)، ص. 12.

² - Besker, Richard, Economic Security and Legal Resilience in the 21st Century (Oxford: Oxford University Press, 2020), p. 119.

³ - Durand, Paul, Legal Mediation Reform in Emerging Economies: Challenges and Opportunities (Paris: PUF, 2022), p. 91.

في المقابل، أدرجت الجزائر الوساطة لأول مرة ضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية لسنة 2008 (المواد 994-1005)، لتُصبح جزءاً من منظومة العدالة الرسمية¹.

وقد تمّ إنشاء مكاتب وساطة على مستوى بعض المحاكم التجارية، بإشراف قضاة مختصين، مما أعطى للوساطة طابعاً شبه قضائي². ورغم هذا التطور، لا تزال الإشكالات تتعلق بضعف التكوين المهني للوسطاء، وغياب مراكز مستقلة مؤسسياً تتكامل مع القطاع الخاص. المبحث الثالث:

المقارنة التحليلية بين التجريبتين الكويتية والجزائرية.

تُعدّ المقارنة بين التجريبتين الكويتية والجزائرية في مجال الوساطة التجارية مدخلاً علمياً مهماً لفهم تنوع النماذج العربية في تفعيل العدالة البديلة وتحقيق الأمن الاقتصادي. إذ تُمثل الكويت نموذجاً متقدماً في الحوكمة المؤسسية للوساطة من خلال إنشاء مراكز مستقلة تعتمد على الشراكة بين القضاء والقطاع الخاص، بينما تجسّد الجزائر نموذجاً آخر يقوم على الإشراف القضائي التدريجي الذي يوازن بين التجديد والحذر التشريعي³.

هذه المقارنة لا تقتصر على البعد القانوني فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى تحليل البنية المؤسسية، وآليات الحوكمة، ومدى كفاءة الأداء الإجرائي في كل تجربة، فضلاً عن أثرها المباشر على ثقة المستثمرين واستقرار البيئة

¹ بن عيسى، فاطمة الزهراء. العدالة البديلة في التشريع الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2021.

² عبد العالي، رضا، "الوساطة التجارية في الجزائر: الواقع والآفاق"، المجلة الجزائرية للقانون والاقتصاد 15، ع. 2 (2022): 45-68.

³-Baker, Thomas & Smith, Laura, Mediation and Economic Governance: Institutional Innovation in the Arab Gulf (London: Routledge, 2022), p. 142

الاقتصادية. فنجاح الوساطة التجارية لا يُقاس بوجود النصوص القانونية فحسب، بل بقدرتها على خلق منظومة متكاملة تتفاعل مع مؤسسات الاقتصاد الوطني وتدعم الأمن القانوني للمعاملات¹.

تعكس التجربة الكويتية إرادة تشريعية واضحة في جعل الوساطة آلية استراتيجية للعدالة الاقتصادية، من خلال قانون خاص ينظمها ويفصلها عن القضاء التقليدي. وقد مكّن هذا الخيار من بناء بيئة مؤسسية متخصصة تتسم بالاستقلال والمرونة، حيث أصبحت الوساطة أداة وقائية تخفّف الضغط عن المحاكم وتعزّز تنافسية الاقتصاد الوطني².

في المقابل، اختارت الجزائر مسارًا تطوريًا تدريجيًا، فاعتمدت على دمج الوساطة داخل البنية القضائية، بهدف ضمان الرقابة القانونية على العملية وحماية حقوق الأطراف. لكن هذه المقاربة، رغم حرصها على المشروعية، ظلت محدودة من حيث الفعالية الاقتصادية والاستقلال المؤسسي³.

وتبرز أهمية التحليل المقارن هنا في كونه لا يهدف إلى المفاضلة بين النظامين، بل إلى استخلاص الدروس والعبر التشريعية والمؤسسية التي يمكن أن تسهم في تطوير نموذج عربي موحد للوساطة التجارية، يستند إلى الخصوصيات القانونية المحلية، ويستفيد في الوقت ذاته من التجارب الخليجية الرائدة.

¹ - Besker, Richard, Economic Security and Legal Resilience in the 21st Century (Oxford: Oxford University Press, 2020), p. 118

² - دولة الكويت، القانون رقم 12 لسنة 2018 بشأن مركز الكويت للتحكيم التجاري، الجريدة الرسمية، العدد 1382 (الكويت: وزارة العدل، 2018).

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 09-08، الجريدة الرسمية، العدد 21 (الجزائر: وزارة العدل، 2008).

كما تتيح المقارنة فرصة لتحديد مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs) التي يمكن اعتمادها لقياس أثر الوساطة على الأمن الاقتصادي، مثل: سرعة التسوية، كلفة الإجراء، نسبة الاتفاقات المنفذة، ومستوى ثقة المتعاملين في النظام القانوني¹.

إن المقارنة بين التجريبتين الكويتية والجزائرية تكشف عن تباين في فلسفة التشريع ومنطق الحوكمة: فالكويت تبنت نهجاً استباقياً يؤمن باستقلال المؤسسات البديلة كركيزة للتنمية الاقتصادية، بينما تميل الجزائر إلى نموذج تدريجي يتوخى الاستقرار المؤسسي قبل الانفتاح الكامل على العدالة البديلة.

وبذلك يمكن القول إن كلا التجريبتين تُعبّران عن اتجاهين متكاملين في تطور الوساطة العربية: أحدهما تقني-مؤسسي (كويتي)، والآخر قانوني-قضائي (جزائري)، وكلاهما يساهم، بدرجات متفاوتة، في بناء أمن اقتصادي قانوني أكثر مرونة واستدامة².

وتعكس المقارنة بين التجريبتين تبايناً واضحاً في مدى إدماج الوساطة ضمن السياسات الاقتصادية والعدلية، وفي طبيعة الحوكمة القانونية والمؤسسية المعتمدة.

¹-Durand, Paul, Legal Mediation Reform in Emerging Economies: Challenges and Opportunities (Paris: PUF, 2022), p. 96-.

²- بن عيسى، فاطمة الزهراء، العدالة البديلة في التشريع الجزائري (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2021)، ص. 101.

المطلب الأول:

الأطر القانونية والتنظيمية

يتَّسم الإطار الكويتي بوضوح تشريعي ومرونة إجرائية تسمح بإبرام اتفاق الوساطة قبل أو أثناء التقاضي، ويُمنح الاتفاق قوة السند التنفيذي بمجرد اعتماده من المحكمة¹.

أما الجزائر فتعتمد آلية أكثر تقييداً، إذ يشترط حضور القاضي ومصادقته على محضر الوساطة لإكسابه الحجية القانونية².

المطلب الثاني:

الحوكمة المؤسسية والاستقلالية

تُعَدّ الحوكمة المؤسسية والاستقلالية الإدارية من المرتكزات الجوهرية في بناء منظومة فعّالة للوساطة التجارية، إذ لا يمكن لأي نظام وساطة أن يحقق أهدافه في تخفيف النزاعات وتعزيز الثقة الاقتصادية ما لم يكن قائماً على مؤسسات مستقلة تنظيمياً ومالياً، وتعمل وفق مبادئ الشفافية والمساءلة. فاستقلال مراكز الوساطة عن الجهاز القضائي لا يُعتبر ترفاً قانونياً، بل هو شرط وظيفي لضمان حياد العملية التفاوضية، وصون العدالة من أي تأثيرات بيروقراطية أو هيمنة سلطوية³.

إن فلسفة الحوكمة في مجال الوساطة ترتبط مباشرة بمفهوم الاستقلال المزدوج: استقلال المؤسسة عن السلطة القضائية من جهة، واستقلال الوسيط عن أطراف النزاع من جهة أخرى. فحين تُمارس الوساطة

¹ - مرجع سابق، ص. 59.

² - غرفة تجارة وصناعة الكويت، المرجع السابق، ص. 22.

³ - Besker, Richard, Economic Security and Legal Resilience in the 21st Century (Oxford: Oxford University Press, 2020), p. 122.

داخل جهاز خاضع للسلطة التنفيذية أو القضائية، فإنها تفقد مرونتها وتتحول إلى مجرد إجراء شكلي يخضع للتوجيه المؤسسي، بينما المطلوب هو نظام مؤسسي يضمن التوازن بين الرقابة القانونية والاستقلال المهني¹.

في التجربة الكويتية، شكّل إنشاء مركز الكويت للتحكيم التجاري سنة 2018 نموذجًا متقدمًا للحوكمة التشاركية بين القطاعين العام والخاص، إذ منح القانون للمركز شخصية اعتبارية مستقلة وذمة مالية خاصة، وأناط به مهمة إدارة الوساطة التجارية والتحكيم معًا، تحت إشراف إداري عام من غرفة تجارة وصناعة الكويت².

هذا الإطار التنظيمي يعكس مقاربة قائمة على "الاستقلال الخاضع للشفافية"، أي أن المركز يتمتع بحرية في التسيير الفني والإداري، مع خضوعه لرقابة مالية وإجرائية تضمن المشروعية وجودة الأداء³. كما أقرّ النظام الداخلي للمركز معايير مهنية دقيقة لاعتماد الوسطاء، تحدد المؤهلات الأكاديمية وساعات التدريب والخبرة العملية المطلوبة، بما يضمن الكفاءة والحياد⁴.

أما في الجزائر، فإن الحوكمة المؤسسية للوساطة لا تزال محدودة من حيث الاستقلالية، إذ تُمارس الوساطة في الغالب ضمن المحاكم التجارية

¹ -Durand, Paul, Legal Mediation Reform in Emerging Economies: Challenges and Opportunities (Paris: PUF, 2022), p. 89.

² -دولة الكويت، القانون رقم 12 لسنة 2018 بشأن مركز الكويت للتحكيم التجاري، الجريدة الرسمية، العدد 1382 (الكويت: وزارة العدل، 2018).

³ -غرفة تجارة وصناعة الكويت، تقرير الوساطة التجارية السنوي 2023 (الكويت، 2023)، ص. 19.

⁴ -Baker, Thomas & Smith, Laura, Mediation and Economic Governance: Institutional Innovation in the Arab Gulf (London: Routledge, 2022), p. 148

تحت إشراف القاضي، دون وجود كيان إداري مستقل يُنظّم المهنة أو يُراقب أداء الوسطاء.

فمكاتب الوساطة المنشأة بموجب قانون الإجراءات المدنية والإدارية لسنة 2008 تخضع إداريًا لوزارة العدل، وتُعيّن الوساطة بأمر قضائي، ما يجعلها جزءًا من المنظومة القضائية لا منظومة موازية لها¹.

ورغم أن هذا التنظيم يضمن المشروعية والرقابة، إلا أنه يُقيّد حرية الوسيط، ويُضعف القدرة على بناء علاقات تعاقدية مرنة مع الفاعلين الاقتصاديين. كما أنه يُفقد الوساطة روحها الوقائية التي تقوم على الثقة والسرية والمرونة، وهي عناصر جوهرية لتحقيق الأمن الاقتصادي².

تُظهر هذه المقارنة أن الفارق الجوهري بين التجريبتين يكمن في طبيعة الإطار الحاكم للمؤسسة الوسيطة: ففي الكويت، تُمارس الوساطة ضمن إطار مؤسسي مستقل يعتمد على الكفاءة والتخصص، بينما في الجزائر تُمارس داخل البنية القضائية الرسمية، مما يجعلها أقرب إلى وساطة "قضائية تنظيمية" منها إلى وساطة "مهنية مستقلة"³.

وبالتالي، فإن تطوير الحوكمة المؤسسية في الجزائر يقتضي إنشاء مراكز وساطة وطنية مستقلة تُدار وفق معايير مهنية ومؤشرات أداء

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 09-08، الجريدة الرسمية، العدد 21 (الجزائر: وزارة العدل، 2008).

² بن عيسى، فاطمة الزهراء، العدالة البديلة في التشريع الجزائري (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2021)، ص. 104.

³ وزارة العدل الجزائرية، مشروع الوساطة القضائية التجارية – تقرير ميداني (الجزائر، 2022)، ص. 14.

واضحة، مع ربطها بالنظام الاقتصادي والتجاري بدل النظام القضائي الصرف¹.

إن الاستقلال المؤسسي لا يعني الانفصال عن الدولة، بل هو شكل من أشكال اللامركزية القانونية التي تسمح بتحقيق الفعالية والسرعة مع الحفاظ على الضمانات القانونية. ومن ثمّ، فإن الحوكمة الرشيدة لمؤسسات الوساطة تمثل أحد أعمدة الأمن الاقتصادي، لأنها تخلق بيئة قانونية موثوقة تقلل من المخاطر الاستثمارية وتُعزز التنافسية الوطنية. بينما في الجزائر، تُدار الوساطة ضمن الأجهزة القضائية ذاتها، ما يحدّ من مرونتها ويجعلها رهينة الإجراءات البيروقراطية².

المطلب الثالث:

الفعالية الاقتصادية

تُظهر بيانات غرفة تجارة الكويت لعام 2023 أن متوسط زمن تسوية النزاع التجاري بالوساطة بلغ 45 يوماً فقط، مقابل أكثر من 180 يوماً أمام المحاكم³

أما في الجزائر، فلا تتجاوز نسبة القضايا التجارية التي حُلّت بالوساطة 6% من إجمالي الدعاوى¹³، وهو ما يكشف عن فجوة كبيرة في الفعالية المؤسسية.

¹- OECD, Alternative Dispute Resolution and Institutional Governance in Emerging Economies (Paris: OECD Publishing, 2023), p. 61.

² وزارة العدل الجزائرية، التقرير السنوي لمكاتب الوساطة القضائية 2022 (الجزائر، 2023)، ص. 11.

³World Bank, Doing Business 2020: Economy Profile – Kuwait (Washington, DC: World Bank Group, 2020), p. 98

المبحث الرابع:

الوساطة التجارية كرافعة للأمن الاقتصادي.

لم يعد الأمن الاقتصادي في المفهوم المعاصر مجرد قدرة الدولة على حماية مواردها المالية وضمان استقرار أسواقها، بل أصبح مفهوماً مركباً يشمل أيضاً فعالية منظوماتها القانونية في إدارة المخاطر والنزاعات التجارية. فكلما كانت البنية القانونية قادرة على امتصاص التوترات الاقتصادية عبر آليات سريعة ومرنة، كلما ارتفع مستوى الأمن الاقتصادي والاستقرار الاستثماري¹.

ومن هذا المنظور، تبرز الوساطة التجارية كأحد أهم روافع الأمن الاقتصادي في العالم الحديث، إذ تتيح للدول حماية مصالحها الاقتصادية دون اللجوء إلى النزاعات الطويلة والمكلفة، وتوفر بديلاً مؤسسياً يقلل من تعطيل النشاط التجاري ويحافظ على الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين. فالوساطة ليست مجرد آلية لتسوية الخلافات، بل هي سياسة وقائية اقتصادية تهدف إلى حماية العقود، وضمان استمرارية الاستثمار، وتثبيت مناخ الأعمال².

لقد أثبتت التجارب الدولية أن النظم الاقتصادية الأكثر كفاءة في إدارة النزاعات هي ذاتها الأكثر استقراراً في مؤشرات الأمن الاقتصادي. فحين يتمتع المستثمر بآلية سريعة وأمنة لتسوية خلافاته التجارية، فإن درجة

¹ Besker, Richard, Economic Security and Legal Resilience in the 21st Century (Oxford: Oxford University Press, 2020), p. 117.

² Durand, Paul, Mediation and Economic Stability: The Legal Foundations of Preventive Justice (Paris: PUF, 2021), p. 92.

المخاطر القانونية تنخفض، وتزايد تدفقات رؤوس الأموال المحلية والأجنبية¹

وفي هذا الإطار، تؤدي الوساطة دورًا محوريًا في دعم ما يُعرف بـ “العدالة الاقتصادية الوقائية”، التي تمنح المؤسسات الاقتصادية القدرة على معالجة الخلافات في مراحلها الأولى، قبل أن تتحوّل إلى أزمات تؤثر في الإنتاج أو التشغيل أو الثقة السوقية²

وتكتسب هذه الوظيفة أهمية خاصة في البيئات الاقتصادية العربية، حيث تمثل النزاعات التجارية أحد أهم مصادر عدم اليقين الاقتصادي. فطول أمد التقاضي، وارتفاع كلفته، وتعقيد إجراءاته، كلها عوامل تهدد الأمن الاقتصادي وتؤدي إلى عزوف المستثمرين عن توسيع أعمالهم³. وفي المقابل، تُعد الوساطة خيارًا يعيد التوازن بين سرعة الحسم وعمق العدالة، ويمنح الاقتصاد الوطني أدوات استباقية لحماية استقراره الداخلي.

وفي هذا السياق، تمثل الوساطة التجارية الكويتية نموذجًا متقدمًا في تكريس هذا الدور، إذ تحوّلت إلى أداة لتقوية بيئة الاستثمار وضمان ديمومة العلاقات التجارية من خلال تقليص معدلات النزاعات المنظورة أمام القضاء التجاري⁴. أما التجربة الجزائرية، فعلى الرغم من محدوديتها الحالية،

¹ OECD, Alternative Dispute Resolution and Investment Climate Reform (Paris: OECD Publishing, 2023), p. 38.

² Baker, Thomas & Smith, Laura, Mediation and Economic Governance: Institutional Innovation in the Arab Gulf (London: Routledge, 2022), p. 144.

³ البنك الدولي، مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال في الدول العربية 2022 (واشنطن: البنك الدولي، 2022)، ص. 51.

⁴ غرفة تجارة وصناعة الكويت، تقرير الوساطة التجارية السنوي 2023 (الكويت، 2023)، ص. 23.

إلا أنها تمثل خطوة أولى نحو إدماج الوساطة ضمن منظومة الأمن الاقتصادي، خاصة مع التوجّه الحديث نحو رقمنة العدالة وتأسيس مكاتب وساطة متخصصة في المحاكم التجارية.

إن العلاقة بين الوساطة والأمن الاقتصادي ليست علاقة تبعية، بل علاقة تفاعلية؛ فكل إصلاح مؤسسي أو تشريعي في مجال الوساطة يُحدث أثرًا مباشرًا في مناخ الاستثمار وثقة الأسواق، والعكس صحيح. فالاقتصاد الذي يتمتع بآليات فعالة لتسوية الخلافات يتميز بقدرة أعلى على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية والمالية، لأنه يقلل من كلفة النزاعات ويُبقي رأس المال في دائرة الإنتاج¹.

وبذلك يمكن القول إن الوساطة التجارية تمثل اليوم رأساً قانونياً غير ملموس للدولة، يوازي في أهميته رأس المال المالي والمادي. فهي أداة للردع الاقتصادي الناعم، تُحافظ على الانسيابية في العلاقات التجارية، وتُسهم في استدامة النمو من خلال تعزيز الثقة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وبين المستثمرين المحليين والأجانب².

ومن ثمّ، فإن إدماج الوساطة ضمن استراتيجيات الأمن الاقتصادي العربي يُعدّ خياراً استراتيجياً لا يقل أهمية عن سياسات حماية العملة أو الأمن الطاقوي، لأنه يوفر حماية استباقية لركائز الاقتصاد الحقيقي.

¹ Durand, Paul, Legal Mediation Reform in Emerging Economies: Challenges and Opportunities (Paris: PUF, 2022), p. 99.

² Besker, Richard, Economic Security and Legal Resilience in the 21st Century (Oxford: Oxford University Press, 2020), p. 119.

المطلب الأول:

الأثر الوقائي للوساطة على البيئة الاستثمارية.

تمثل الوساطة التجارية اليوم أحد أهم الآليات القانونية الداعمة للبيئة الاستثمارية، إذ تؤدي وظيفة وقائية واستباقية أكثر منها علاجية. فالاستثمار بطبيعته يقوم على الثقة في استقرار القواعد القانونية وسرعة تسوية المنازعات المحتملة، وهي ثقة لا يمكن ترسيخها إلا بوجود منظومة وساطة فعّالة قادرة على احتواء الخلافات في مراحلها الأولى، ومنع تحولها إلى نزاعات قضائية معقدة ومكلفة¹.

يُعدّ البعد الوقائي في الوساطة أحد أبرز عناصر الجذب للاستثمار، لأن المستثمر الأجنبي أو المحلي لا يبحث فقط عن حوافز ضريبية أو امتيازات مالية، بل عن ضمانات مؤسسية تُمكنه من استرجاع حقوقه بسرعة وبتكلفة معقولة، وبطريقة تحافظ على علاقاته التجارية واستمرارية نشاطه². ومن هنا تُصبح الوساطة التجارية عنصراً بنوياً في منظومة الأمن الاقتصادي، إذ تقلّل من درجة المخاطر القانونية وتُعزّز جاذبية السوق الوطنية أمام رؤوس الأموال³.

إن الدول التي نجحت في دمج الوساطة ضمن بيئة الأعمال الحديثة استطاعت تحقيق قفزة نوعية في مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business)، نظراً لانعكاسها المباشر على عنصرين أساسيين هما: زمن تسوية المنازعات وكلفة الإجراءات³. فقد أثبتت تقارير البنك الدولي أن تقليص زمن تسوية النزاع التجاري بنسبة 50% يرفع مؤشر الثقة

¹ Besker, Richard, Economic Security and Legal Resilience in the 21st Century (Oxford: Oxford University Press, 2020), p. 121.

² Durand, Paul, Mediation and Economic Stability: The Legal Foundations of Preventive Justice (Paris: PUF, 2021), p. 94

الاستثمارية بنحو 30%، وهو ما تحقق في عدد من التجارب الخليجية بفضل اعتماد الوساطة كإجراء أولي إلزامي قبل اللجوء إلى القضاء¹.

في هذا الإطار، تُبرز التجربة الكويتية نموذجًا متقدمًا في ربط الوساطة بالبيئة الاستثمارية. فقد أتاح مركز الكويت للتحكيم التجاري، من خلال نظامه الإلكتروني ومكاتبه المتخصصة، تسوية مئات القضايا التجارية خلال فترات وجيزة، مما خفّض من معدلات التعثر بين الشركات وأعاد الثقة في النظام الاقتصادي الوطني². كما تمكّن المركز من بناء قاعدة بيانات للمنازعات الاستثمارية الأكثر شيوعًا، ما سمح بإعداد برامج توعية قانونية للشركات لتجنّب أسباب النزاع قبل وقوعه³.

بهذا المعنى، تحوّلت الوساطة في الكويت من آلية تسوية إلى أداة وقائية تحصّن مناخ الاستثمار ضدّ الاضطرابات القانونية والإجرائية.

أما في الجزائر، ورغم حداثة التجربة، فقد بدأت تتّضح ملامح دور الوساطة في الوقاية من النزاعات التجارية، خاصة في ظلّ الخطوات الأخيرة لوزارة العدل نحو إدماجها في السياسات الاقتصادية العامة. فمشروع إنشاء مكاتب وساطة تجارية في المحاكم الكبرى، بالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة، يشكّل نواةً لتفعيل الوساطة كأداة لحماية الاستثمار الوطني وتخفيف العبء عن المحاكم الاقتصادية⁴. ومع ذلك، تبقى الفعالية الوقائية

¹ البنك الدولي، مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال في الدول العربية 2022 (واشنطن: البنك الدولي، 2022)، ص. 49.

² غرفة تجارة وصناعة الكويت، تقرير الوساطة التجارية السنوي 2023 (الكويت، 2023)، ص. 24.

³ Baker, Thomas & Smith, Laura, Mediation and Economic Governance: Institutional Innovation in the Arab Gulf (London: Routledge, 2022), p. 146

⁴ وزارة العدل الجزائرية، مشروع الوساطة القضائية التجارية – تقرير ميداني (الجزائر، 2022)،

محدودة بسبب غياب المراكز المستقلة وضعف الثقافة القانونية لدى المتعاملين الاقتصاديين¹.

إن الأثر الوقائي للوساطة يتجاوز الإطار الإجرائي إلى البعد الاقتصادي-الأمني، لأنها تسهم في ضمان استمرارية العلاقات التعاقدية بين المستثمرين، وتمنع تعطيل المشاريع الكبرى، وتحدّ من حالات الإفلاس الناجمة عن النزاعات الطويلة. كما أنها تخلق بيئة أعمال مرنة قادرة على التكيف مع الأزمات، وهو ما يمثل ركيزة من ركائز الأمن الاقتصادي الوطني². وبالتالي، يمكن القول إن الوساطة التجارية ليست فقط أداة لتسوية الخلافات بعد وقوعها، بل آلية إنذار مبكر قانوني تُرصد من خلالها مؤشرات الخلاف وتُعالج قبل أن تتفاقم، مما يحوّلها إلى عنصر استقرار استثماري دائم داخل الاقتصاد الوطني والعربي على السواء³.

تسهم الوساطة في تعزيز الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب من خلال ضمان سرعة التسوية وخفض التكاليف، ما يرفع من ترتيب الدولة في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال⁴

¹ بن عيسى، فاطمة الزهراء، العدالة البديلة في التشريع الجزائري (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2021)، ص. 106.

² Besker, Richard, Economic Security and Legal Resilience in the 21st Century (Oxford: Oxford University Press, 2020), p. 125.

³ Durand, Paul, Legal Mediation Reform in Emerging Economies: Challenges and Opportunities (Paris: PUF, 2022), p. 102.

⁴ صندوق النقد العربي، بيئة الأعمال في الدول العربية (أبو ظبي، 2022)، ص. 45.

المطلب الثاني:

الوساطة كأداة لإدارة المخاطر الاقتصادية.

تتجاوز الوساطة التجارية في جوهرها وظيفة تسوية النزاعات لتتحول إلى أداة استراتيجية لإدارة المخاطر الاقتصادية، لأنها تمكّن الدولة والقطاع الخاص من احتواء الأزمات قبل تفاقمها، وتقليل الكلفة المالية والاجتماعية للنزاعات التجارية. فإدارة المخاطر لم تعد مفهومًا ماليًا محضًا، بل أصبحت إطارًا مؤسسيًا متكاملًا يربط بين الاستقرار القانوني والأمن الاقتصادي، وهو ما يجعل الوساطة جزءًا من منظومة "الوقاية القانونية" داخل الاقتصاد الوطني¹.

تقوم الفكرة الجوهرية على أن كل نزاع تجاري هو في حقيقته مؤشر خطر اقتصادي، يمكن أن يؤدي إلى تعطيل سلسلة التوريد، أو تجميد أموال، أو إضعاف ثقة المستثمرين، إذا لم يُعالج بسرعة وكفاءة. وهنا تظهر الوساطة كأداة "إدارة المخاطر القانونية" ضمن الإدارة الشاملة للمخاطر الاقتصادية، لأنها تتيح التفاعل المبكر مع النزاع عبر آلية مرنة وغير صدامية، تضمن استمرارية العلاقات التجارية بين الأطراف².

إن الوساطة الاقتصادية الفعّالة تُسهم في خفض مستوى عدم اليقين (Uncertainty) داخل السوق، عبر تمكين المتعاملين من معالجة الخلافات بطريقة توافقية لا تُعرضهم للضرر المعنوي أو المالي الذي تسببه الدعاوى القضائية. كما أن نتائج الوساطة تتمتع بدرجة عالية من السرية،

¹ Besker, Richard, Economic Security and Legal Resilience in the 21st Century (Oxford: Oxford University Press, 2020), p. 129.

² Durand, Paul, Mediation and Risk Management in Emerging Economies (Paris: PUF, 2021), p. 81.

مما يحول دون الإضرار بسمعة الشركات أو الأسواق، وهو عنصر أساسي في حماية البيئة الاستثمارية¹.

وفي التجربة الكويتية، تجسّد هذا الدور بوضوح من خلال تطوير أدوات رقمية لتحديد النزاعات ذات الطابع المتكرر في قطاعات التجارة والخدمات، وتقديم حلول وساطة متخصصة بإشراف خبراء اقتصاديين وقانونيين. فقد أنشأ مركز الكويت للتحكيم التجاري وحدة خاصة لإدارة المخاطر التجارية عبر الوساطة، تُحلّل اتجاهات النزاعات وتقدّم تقارير استباقية إلى الجهات المعنية².

هذه التجربة أبرزت كيف يمكن للوساطة أن تتحول من أداة "ردّ فعل" إلى أداة "توقّع"، أي أنها لم تعد تنتظر نشوب النزاع، بل تُسهم في رصده المبكر ومنع تطوره.

أما في الجزائر، فإن الوعي بدور الوساطة في إدارة المخاطر الاقتصادية بدأ يترسخ تدريجياً من خلال مبادرات محلية في بعض المحاكم التجارية بالتنسيق مع الغرف المهنية. فقد شجّعت وزارة العدل الشركات الوطنية الكبرى على اللجوء إلى الوساطة في المنازعات المتعلقة بالعقود العمومية والمناقصات، باعتبارها وسيلة لتقليل الخسائر الناتجة عن تجميد المشاريع أو تعطيل التمويلات³.

ورغم أن هذه التجارب لا تزال محدودة النطاق، إلا أنها تشكّل مؤشرات مهمة على بداية إدماج الوساطة ضمن منظومة الحوكمة

¹ OECD, Alternative Dispute Resolution and Risk Governance (Paris: OECD Publishing, 2023), p. 48.

² غرفة تجارة وصناعة الكويت، تقرير الوساطة التجارية السنوي 2023 (الكويت، 2023)، ص. 27.

³ وزارة العدل الجزائرية، مشروع الوساطة القضائية التجارية – تقرير ميداني (الجزائر، 2022)، ص. 13.

الاقتصادية، خاصة مع تزايد الاهتمام بإنشاء مراكز تسوية اقتصادية وطنية تضم وحدات متخصصة في تقييم المخاطر الاستثمارية¹. وتشير دراسات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن كل يوم تأخير في تسوية النزاع التجاري يكلف الاقتصاد الوطني بين 0.3 و0.5% من الناتج المحلي في القطاعات الحيوية، بينما يمكن للوساطة أن تقلص هذه الخسائر بأكثر من النصف². وهذا ما يجعلها أداة إنقاذ اقتصادي قبل أن تكون مجرد وسيلة قانونية.

من الناحية النظرية، تُدمج الوساطة في إطار منظومة إدارة المخاطر الشاملة (Enterprise Risk Management – ERM) كآلية لتقليل التعرض للمخاطر القانونية، وتحقيق استقرار العمليات التشغيلية. فالمؤسسات التي تعتمد الوساطة كجزء من استراتيجيتها التنظيمية تقلّ فيها النزاعات بنسبة تتجاوز 40% مقارنة بالمؤسسات التي تعتمد التقاضي التقليدي³. إن الأثر المتعدّد الأبعاد للوساطة في إدارة المخاطر يظهر من خلال ثلاثة مستويات رئيسية:

المستوى المؤسسي: الحد من النزاعات الداخلية والخارجية للشركات عبر قنوات تسوية داخلية مرنة.
المستوى الوطني: تقليل الضغط على الجهاز القضائي وتحسين كفاءة بيئة الأعمال.

¹ بن عيسى، فاطمة الزهراء، العدالة البديلة في التشريع الجزائري (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2021)، ص. 109.

² البنك الدولي، مؤشرات النزاعات التجارية والتنمية الاقتصادية في الدول النامية 2022 (واشنطن: البنك الدولي، 2022)، ص. 36.

³ Durand, Paul, Legal Mediation Reform in Emerging Economies: Challenges and Opportunities (Paris: PUF, 2022), p. 107.

المستوى الاستثماري: رفع مؤشرات الثقة وتقليل درجة المخاطر المحسوبة في المشاريع الكبرى.

وعليه، فإن الوساطة التجارية تُعدّ اليوم أحد الأعمدة الأساسية لبناء منظومة الإنذار المبكر للأزمات الاقتصادية، لأنها لا تكتفي بإخماد النزاعات بل تعمل على منع تمددها، وبذلك تؤدي دورًا مركزيًا في صيانة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة¹.

المطلب الثالث:

الوساطة كأداة لإدارة المخاطر.

تُعدّ إدارة المخاطر الاقتصادية من أهم ركائز استقرار الاقتصاد الوطني وضمان أمنه القانوني والمالي، إذ تمكّن الدول والمؤسسات من مواجهة التحديات غير المتوقعة بطريقة استباقية تحدّ من آثارها وتخفّف من خسائرها. وفي هذا السياق، أصبحت الوساطة التجارية أداة محورية لإدارة هذه المخاطر، باعتبارها آلية قانونية-اقتصادية قادرة على احتواء النزاعات التجارية في مراحلها الأولى، ومنع تحوّلها إلى أزمات قد تُهدد الثقة الاستثمارية أو استمرارية المشاريع.

تُعتبر الوساطة جزءًا من منظومة إدارة المخاطر الاقتصادية، إذ تمنح الأطراف مرونة في إعادة التفاوض وتعديل العقود بدل اللجوء إلى النزاع القضائي، وهو ما يقلل من حالات الإفلاس والتعثّر المالي².

فمن منظور اقتصادي، كل نزاع تجاري غير مُدار هو بمثابة خطر مالي مؤجل، يمكن أن يؤدي إلى تعطيل دورة الإنتاج، أو انهيار العلاقات

1 Baker, Thomas & Smith, Laura, Mediation and Economic Governance: Institutional Innovation in the Arab Gulf (London: Routledge, 2022), p. 151.

2 Durand, Paul, Mediation and Risk Management in Emerging Economies (Paris: PUF, 2021), p. 77

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع والمؤلفين	الصفحة
1.	التحكيم التجاري الدولي وطبيعته القانونية د. بن علي صليحة د. سلايمي جميلة	6
2.	تنفيذ حكم التحكيم التجاري الدولي ووسائل الطعن فيه د. بن عفان خالد	45
3.	تنفيذ أحكام التحكيم التجاري الدولي في الجزائر د. بوكوبة مريم	62
4.	التحكيم كطريق بديل لتسوية المنازعات في مجال الاستثمار د. خضارفايزة د. بليدي دلال	78
5.	الرقابة القضائية على اجراءات وحكم التحكيم (دراسة مقارنة) د. بركات عماد الدين د. مزوزي فارس	100
6.	الاعتراف بحكم التحكيم الأجنبي وشروط تذييله بالصيغة التنفيذية أ. آيت حمودة كاهنة أ. عطاييلية شيماء	129
7.	أحكام التحكيم الداخلي د. سعدون بلقاسم د. دغبوج تقي الدين	156
8.	<i>Legal Principles Governing Electronic Commercial Arbitration in Algeria</i> د. لسود موسى د. ربعية رضوان	173
9.	<i>Examining Alternative Commercial Dispute Resolution Mechanisms Under Algeria's 2022 Procedural Reforms (Law 22-13 and Organic Law 22-10)</i> د. حجاب عبد الغني د. الطيب بلواضح	193

213	<i>Commercial Mediation in Algerian Law: An Analysis of Procedural Developments under Law No. 22-13</i>	.10
	د. مقدم رشا د. نویری محمد الأمين	
226	الوساطة التجارية كآلية بديلة لتحقيق الأمن الاقتصادي: دراسة مقارنة في الآثار القانونية والمؤسسية بين الكويت والجزائر	.11
	أ. حنان الهاجري أ. د. حكيم غريب	
280	إجراء الصلح في المنازعات المعروضة أمام المحاكم التجارية المتخصصة وفقا للقانون رقم 22-13	.12
	د. عرابة منال د. بوزيتونة لينة	
300	إجراءات الصلح القضائي أمام المحكمة التجارية المتخصصة د. فاطمة الزهراء بوقطة	.13
322	إجراءات الصلح أمام المحكمة التجارية المتخصصة د. مناصرية حنان	.14
333	كفاءة الصلح كآلية لفض النزاعات أمام المحكمة التجارية المتخصصة: ضمانات الإجراء ومقاربة الموازنة بين النص القانوني والواقع	.15
	د. نورة جحايشية	
356	دور القاضي في تفعيل إجراء الصلح أمام المحاكم التجارية المتخصصة	.16
	د. حنان علاوة د. توفيق زيد الخيل	
373	فعالية الآليات البديلة لتسوية النزاعات التجارية الداخلية: الصلح والوساطة نموذجا	.17
	د. بن قويدر الطاهر	
411	الصلح كإجراء وجوبي لتسوية منازعات المحكمة التجارية المتخصصة	.18
	د. صابر بن صالحية ط. د. بدر الدين ساسي	
427	الصلح أمام المحاكم التجارية المتخصصة - قراءة في الجانب الموضوعي والإجرائي -	.19
	د. أمينة بوطالب	

445	الصلح التجاري بين الرضائية وتجاوز جوهر النزاع: قراءة نقدية في فعالية التسوية الودية ومدى انسجام التشريعات التجارية مع العدالة المنشودة ط.د محمد بن سعدة د.فلة عربي عودة	.20
-----	--	-----



الطرق البديلة لتسوية المنازعات التجارية في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري



تعد المنازعات التجارية من أبرز صور المنازعات التي تفرزها الحياة الاقتصادية الحديثة ، بالنظر إلى الطابع المتسارع والمعقد للمعاملات التجارية ، وتعدد أطرافها ، وتنوع موضوعاتها ، ومع ازدياد النشاط التجاري وتوسّع علاقاته ، ترتب عن هذا الواقع الجديد تنامي حجم المنازعات التجارية وتزايد تعقيدها ، مما انعكس سلبا على فعالية الجهاز القضائي مما أدى إلى التماطل في الفصل في الدعاوى التجارية ، والتي لا تتناسب مع خصوصية المعاملات التجارية القائمة على السرعة ، والمرونة ، والائتمان ، وهو ما دفع بالمشروع الجزائري إلى البحث عن بدائل قانونية لتجاوز هذا الإشكال ، وذلك من خلال إدراج آليات بديلة لحل النزاعات ضمن أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية الصادر بموجب القانون رقم: 08-09 ، حيث نظم التحكيم كطريق بديل يتيح للأطراف إمكانية تسوية نزاعاتهم خارج الإطار القضائي التقليدي ، دون المساس بحقهم في اللجوء إلى القضاء عند الاقتضاء ، كما أولى المشروع الجزائري اهتماما متزايدا بالوساطة ، والصلح في المنازعات التجارية ، لا سيما بعد التعديل الذي أتى به القانون رقم: 13-22 المعدل والمتمم للقانون رقم: 08-09.

وفي السياق ذاته ، عمل المشروع على إعادة هيكلة التنظيم القضائي بإلغاء الأقطاب المتخصصة وإنشاء محاكم تجارية متخصصة بموجب القانون العضوي رقم : 22-10 المتعلق بالتنظيم القضائي ، وكذا القانون رقم: 22-13 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية والإدارية السالف الذكر ، كل ذلك يعكس رغبة المشروع الجزائري في تعزيز نجاعة العدالة في مادتها التجارية وتكييفها مع خصوصية المنازعات التجارية.

ونهدف من خلال هذا الاستكتاب الجماعي إلى عرض مضمون الطرق البديلة لتسوية المنازعات التجارية لاسيما وفق آخر تعديل في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري.

ISBN : 978-9969-643-33-6



9 789969 643336



صوت الكتب للنشر والتوزيع

برج الكيفان - الجزائر

الهاتف:

+213(0) 784 629 181

Email ; sawtelkotob@gmail.com